UNCTAD/GDS/SEU/3

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التعاون بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن لتعزيز الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNCTAD/GDS/SEU/3
14 February 2000
ENGLISH AND ARABIC ONLY

التعاون بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن لتعزيز

الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية*

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد، بمساعدة فريق من خبراء المشاريع الوطنيين*،**

في إطـــار مشـــروع للمســـاعدة التقنية مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي (RAB/96/001؛ IALA 98-051)

خلاصـــة

لا تزال طائفة من المشاكل المادية والإجرائية والمؤسسية، التي يرجع الكثير منها إلى اعتبارات أمنية، تقوض آفـــاق اســـتغلال كامل طاقات التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية وجيرانها. وعلى الرغم من أن الاتفاقات التجارية الموقعة بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن ترمي إلى ترشيد وتيسير التدفقات التجارية وإلى تعزيز صادرات السلع الفلســـطينية، فإنها لم تنفذ تنفيذاً وافياً. وقد أعد هذه الدراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في إطار مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرمي إلى مساعدة السلطة الفلسطينية، بالتعاون مع شركائها، في تنمية قدرات القطاعين العام والخاص لتوفير الخدمات المتصلة بالتجارة بما يؤدي إلى تعزيز التجارة دون الإقليمية.

وتتـــناول الدراسة بيئة السياسة العامة التي تؤثر في التجارة الإقليمية، وعملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في المـــنطقة، ومشاكل التجارة الإقليمية وإمكانات تعزيزها. وتحلل الدراسة أيضا التدفقات التجارية الفلسطينية، بما في ذلك مختـــلف الطرق التجارية والإجراءات المعمول بها في المعابر الحدودية مع مصر وإسرائيل والأردن، وتحدد المعوقات الرئيســـية. وتشـــمل هـــذه المعوقـــات الإجراءات الجمركية البطيئة، ومشاكل النقل البري، وقصور الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات التجارية من أجل التجارة. وتقترح الدراسة توصيات حُددت في حلقة عمل دون إقليمية للخبراء، فـــي مجـــالات إصلاح السياسة العامة، والإصلاحات التقنية والإجرائية، وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية، وكذلك في مجال الخدمات الاستراتيجية المتصلة بالتجارة بهدف تعزيز التجارة دون الإقليمية.

---

* كـــان فـــريق الخـــبراء مؤلفـــاً من الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد راسم عبد الرحيم (البيت العربي للاستشارات، عمان)، والسيد مازن بدرة (مسار، رام الله)، والسيد سعيد هيفا (جامعة بير زيت، بير زيت)، والسيد بشار المصري (مسار، رام الله)، والسيد مراد طهبوب (مركز التجارة الفلسطيني، رام الله)، والسيد عمر سلمان (جامعة حلوان، القاهرة). ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذه الوثيقة ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

المحتويات

الصفحة

معلومات أساسية عن المشروع ٦

أولا - بيئة السياسة العامة وتأثيرها في التجارة ٧

ألف - التجارة مع إسرائيل ٨
باء - تنفيذ البروتوكول ٩
جيم - التجارة مع الشركاء الإقليميين العرب: الواقع والإمكانات ١١
دال - التجارة والإصلاح الاقتصادي والتنمية في المنطقة دون الإقليمية ١٢
هاء - تنسيق الجهود الإقليمية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير الإقليمية ١٤
واو - الإمكانات الاقتصادية والأداء الاقتصادي ١٤

ثانيا - أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية ١٦

ألف - الصادرات والواردات ١٦
باء - وجهة التجارة وتكوينها ١٨
جيم - لمحة عن طرق التصدير والاستيراد الرئيسية ٢٢
١- الصادرات من غزة إلى/عبر مصر عن طريق معبر رفح الحدودي ٢٢
٢- نقاط إعادة التصدير في مصر ٢٣
٣- التصدير من غزة إلى/عبر الأردن عن طريق نقطة تفتيش إريز الإسرائيلية مرورا بنقطة الحدود على جسر دامية ٢٣
٤- من الضفة الغربية إلى/عبر الأردن مرورا بمعبري داميه واللنبي الحدوديين ٢٤
٥- مراكز إعادة التصدير في الأردن ٢٦
٦- الاستيراد من الأردن عن طريق معبر اللنبي الحدودي ٢٦
٧- استيراد الاسمنت من الأردن عن طريق معبر اللنبي ٢٧
٨- إجراءات الاستيراد في معبر رفح الحدودي ٢٨
٩- طرق المركبات ٢٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثالثا - المعوّقات الرئيسية المؤثرة على الخدمات المتصلة بالتجارة ٣٠

ألف - الإجراءات والمعاملات الجمركية ٣١
١- إطار السياسة العامة ٣١

٢- القضايا الإجرائية/المؤسسية ٣٢
٣- القضايا التقنية ٣٤
باء - النقل عبر الطرق وما يتصل به من نقل بري ٣٥
١- السياسة العامة/البنية الأساسية ٣٥
٢- القضايا الإجرائية/المؤسسية ٣٦
٣- القضايا التقنية ٣٨
جيم - الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة ٣٩
١- الاتصالات في السلطة الفلسطينية: قضايا السياسة العامة والقضايا التقنية وقضايا التعاون ٣٩
٢- المعلومات التجارية من أجل التجارة في مناطق السلطة الفلسطينية: القضايا التقنية ٤٠
٣- تعاون السلطة الفلسطينية مع الأردن في المعلومات التجارية من أجل التجارة: قضايا السياسة العامة والقضايا التقنية ٤١
٤- تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر في مجال الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة: القضايا التقنية ٤٣

رابعا - تعزيز التعاون في الخدمات المتصلة بالتجارة قصد وضع خطة عمل دون إقليمية ٤٤

ألف - المعاملات والإجراءات الجمركية ٤٤
١- العمل على مستوى السياسة العامة ٤٥
٢- الإصلاح التقني/الإجرائي ٤٥
٣- التنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية ٤٧
٤- الخدمات الاستراتيجية المتصلة بالتجارة ٤٧
باء - النقل عبر الطرق والنقل البري ٤٨
١- البنية التحتية للنقل ٤٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعا - (تابع)
٢- الإجراءات الإدارية وإجراءات الحدود ٤٩
٣- تعاون السلطة الفلسطينية مع الأردن في مجال النقل ٥٠
٤- تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر في مجال النقل ٥١
٥- القضايا الاستراتيجية المتصلة بالتعاون في مجال النقل ٥٢
جيم - الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة ٥٣
١- العمل على مستوى السياسة العامة ٥٣
٢- التحسينات التقنية ٥٤
٣- تنمية المؤسسات والموارد البشرية ٥٤
٤- القضايا الاستراتيجية والتعاون: التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ٥٥

الحواشي ٥٧

الجداول

١- تطور التجارة الخارجية الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة) ٢١
٢- البنية الإقليمية للتجارة الخارجية (الضفة الغربية وغزة) ٢٢
٣- مركبات وطرقات النقل ٢٩
٤- متوسط التكاليف المرتبطة بمعاملة تجارية: الواردات من الأردن ٢٩
٥- التكاليف الإضافية التي يحتمل أن يتكبدها تجار غزة ٣٠

الشكل ١- إجراءات التصدير عن طريق معبر رفح ٢٥

المرفق الأول - تعزيز تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في تحسين الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية؛ حلقة عمل الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رام الله، ١٩-٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ الاستنتاجات المتفق عليها ٥٩

معلومات أساسية عن المشروع

أوجـــدت عمـــلية الســـلام في الشرق الأوسط، منذ عام ١٩٩٣، فرصاً جديدة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وتنميته. وأرسى البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الموقع بين إسرائيل وفلسطين في عام ١٩٩٤، بوجه خاص، أساساً جديداً للعلاقات التجارية بين الطـــرفين وللجهود التعاونية المبذولة من أجل تحسين أداء التجارة الخارجية الفلسطينية. وأفضى ذلك إلى قيام السلطة الفلسطينية بوضع سياسات لإزالة الانحرافات التي تؤثر في التجارة الخارجية من أجل تعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

وبالإضافة إلى إمكانات تقويم الاختلالات في العلاقات التجارية الفلسطينية - الإسرائيلية عن طريق السماح للاقتصاد الفلسطيني باتباع خياراته الخاصة في السياسة التجارية، تحسنت فرص إعادة إدماج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الإقليمي. وكان متوقعاً بادئ الأمر أن يسمح ذلك للسلطة الفلسطينية بتدارك ما ألمّ بها من تأخير في التجارة مع الشركاء الإقليميين التقليديين، بمن فيهم جاراها المباشران مصر والأردن. ويجمـــع بين الاتفاقات التجارية المعقودة منذ عام ١٩٩٤ بين السلطة الفلسطينية والشركاء الإقليميين وغيرهم هدفٌ مشتركٌ هو تـــنويع وترشـــيد وتيسير التدفقات التجارية بين هذه الأسواق، والقيام في الوقت نفسه بتوسيع قدرات قطاع الصادرات الفلسطينية وتحسين أدائه.

ويتصـــل هذا الهدف اتصالاً وثيقا بالتجارة الفلسطينية مع جميع شركائها الحاليين والمحتملين في هذه المنطقة وغيرها. إلا أن الأردن ومصـــر يمـــثلان أقـــرب وأوثـــق شريكين طبيعيين يمكن للسلطة الفلسطينية أن تتوقع عملياً تحسين العلاقات التجارية معهما في المســـتقبل القـــريب. ويستطيع الأردن، بوجه خاص، استعادة دوره التاريخي كبوابة للتجارة الفلسطينية مع الأسواق التقليدية الأخرى في الخليج، بينما تشكل مصر مصدر واردات جذاباً للسوق الفلسطينية. وأتاح النظام التجاري لما بعد عام ١٩٩٣ إطارا لإقامة علاقات تجارية ومالية جديدة بين منظمي المشاريع والمؤسسات الناشطين في مجال التعاون التجاري والاقتصادي في المنطقة. وتناولت البحوث المتعمقة الـــتي أجـــرتها أمانـــة الأونكـــتاد مؤخراً التحديات والفرص التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية، وكذلك الأبعاد الإقليمية للاقتصاد الفلسطيني[١].

إلا أن طائفـــة مـــن أوجـــه القصور المادية والإجرائية والمؤسسية، تعززها اعتبارات أمنية، أثرت في حركة السلع إلى مصر والأردن ومنهما، وكذلك في حركة السلع مع إسرائيل وعبرها. وأدى ذلك إلى تقويض آفاق استغلال كامل طاقات التجارة الإقليمية. ولئن كانت أوجه القصور هذه هيكلية في الغالب فإنها تعكس أيضاً شواغل أمنية مؤقتة، تبعاً للمناخ السياسي المتغير، خاصة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨.

وبغية توطيد اتفاقات السياسة التجارية التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وأقرب شريكين عربيين لها، لا بد للجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام في الاقتصادات الثلاثة من تبسيط وتنسيق إجراءاتها وعملياتها التجارية قدر الإمكان. ومن الضروري، بوجـــه خـــاص، تطوير وتدعيم الخدمات والمرافق الأساسية في الأراضي الفلسطينية وعلى الصعيد دون الإقليمي لضمان سلاسة وكفاءة الـــتدفق التجاري. وليس من شك في أن القضايا الرئيسية في السياسة التجارية والنظم التجارية المثلى بين الأطراف ستظل تستحوذ على اهتمام صانعي السياسة في الفترة المقبلة. وأياً كان الشكل النهائي الذي ستتخذه الاتفاقات التجارية الفلسطينية - العربية، لا بد من تركيز الجهود على ضمان توفير طائفة من الخدمات المتصلة بالتجارة التي لا يمكن بدونها تحقيق تحول في العلاقات التجارية ينطوي على منفعة متبادلة. وإحدى الأولويات العليا هي تحسين التعاون المؤسسي والتنسيق الإجرائي والقدرات الإدارية والتقنية لتوفير الخدمات اللازمة من أجل توسيع التبادل التجاري بين الشركاء.

والهدف العام لهذا المشروع الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه أمانة الأونكتاد هو مساعدة السلطة الفلسطينية على القيـــام، بالـــتعاون مع شركائها، بوضع طرائق تنظيمية وإجرائية ومؤسسية وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة اللازمة لتعزيز التدفقات الـــتجارية مع مصر والأردن وعبرهما. ويرمي المشروع تحديداً إلى تدعيم قدرات القطاعين العام والخاص الفلسطينيين لتوفير الخدمات المتصلة بالتجارة التي لها تأثير في التجارة مع هذين الشريكين.

وتتفق هذه الأهداف مع سياسة السلطة الفلسطينية الرامية إلى تنويع وتوسيع التجارة الخارجية وإعادة تنظيم قطاع التجارة الخارجية على نحو يتماشى مع اتفاقاتها التجارية مع إسرائيل والأردن ومصر وغيرهم من الشركاء الإقليميين والدوليين. وقد لا يكون إحلال التجارة مع هذين الشريكين أو غيرهما من الشركاء العرب محل التجارة مع إسرائيل أمراً ممكناً أو حتى مستصوباً، بيد أن تحويل قدر من التجارة نحو الأسواق التقليدية قد يتيح منافع ملموسة، منها إنشاء علاقات تجارية جديدة وتحقيق المزيد من الاستقلال التجاري.

ويركز هذا المشروع على بناء القدرات، عن طريق التعاون مع النظراء في الأردن ومصر بوجه خاص، وذلك بإجراء عملية استقصاء تقني، وتكليف خبراء بإجراء عمليات استعراض، وبناء توافق الآراء في ثلاثة مجالات ذات أولوية من مجالات تيسير التجارة هي:

'١' تنسيق الإجراءات والمعاملات الجمركية؛

'٢' والنقل على الطرق/النقل البري (المتعدد الوسائط والمرور العابر)؛

'٣' والكفاءة التجارية: الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات التجارية.

أولاً - بيئة السياسة العامة وتأثيرها في التجارة

يعتمد هذا الفرع اعتماداً كبيراً على دراسات سابقة أجرتها أمانة الأونكتاد لا تزال ذات صلة في السياق الراهن.

ألف - التجارة مع إسرائيل

تخضع التجارة الخارجية الفلسطينية لأحكام البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ويشكل البروتوكول الاتفاق التعاقدي الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩). وتوجز النقاط التالية أهم عناصر البروتوكول التي تؤثر في العلاقات التجارية الخارجية الفلسطينية:

- لا تخضع حركة السلع الزراعية والصناعية بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة لأية قيود، بما في ذلك الرسوم الحدودية، باستثناء ستة صادرات زراعية فلسطينية إلى إسرائيل (الدواجن والبيض والبطاطا والخيار والبندورة والبطيخ) حُددت لها حصص معينة. وزيدت هذه الحصص سنوياً إلى أن ألغيت تدريجياً بحلول عام ١٩٩٨ (المادة السابعة - ١٠ - ١١ والمادة التاسعة - ١).

- للسلطة الفلسطينية الصلاحية والمسؤولية أن تحدد بصورة مستقلة معدلات الرسوم الجمركية وضرائب المشتريات والرسوم والمكوس وغير ذلك من أنواع الرسوم على ما يلي: استيراد كميات محدودة من السلع الأساسية من مصادر محددة في القائمتين ألف-١ وألف-٢ (المادة الثالثة-٢، (أ) و(ب))؛ واستيراد السلع المدرجة في القائمة باء دون أية قيود على الكمية (المادة الثالثة-٤).

- كانت القائمة ألف - ١ تتضمن عندما جرى التفاوض عليها بادئ الأمر ٢٤ سلعة منشؤها، أو منشأ ٣٠ في المائة على الأقل من قيمتها المضافة دولة عربية. ومن هذه السلع ١١ صنفاً كان يجب أن ترد من مصر أو الأردن حصراً. وتتضمن القائمة ألف - ٢ أصنافاً متصلة بالأغذية في معظمها، يحق للسلطة الفلسطينية أن تستوردها من أي مكان في العالم. وتضم القائمة ألف - ٢ أيضاً أحد عشر صنفاً من أصناف القائمة ألف - ١. وللسلطة الفلسطينية مطلق الحرية في فرض التعريفات وغيرها من الرسوم الجمركية على كل صنف من الأصناف المدرجة في هاتين القائمتين بما لا يتجاوز حصة محددة. أما الواردات التي تزيد كمياتها عن الحصص فينطبق عليها النظام الجمركي الإسرائيلي وغير ذلك من الرسوم الإسرائيلية (المادة الثالثة - ٥، (أ)). واتُفق على أن تحدد الكميات التي يجوز للسلطة

الفلسطينية استيرادها من القائمتين ألف - ١ وألف - ٢ وفقاً "لاحتياجات السوق الفلسطينية"، وهي احتياجات تقررها اللجنة الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية المشتركة (المادة الثالثة - ٢).

- تتضمن القائمة باء عدداً كبيراً من الأصناف اللازمة للاستثمار والتنمية. ولا تفرض على الأصناف المدرجة في هذه القائمة أية حصص وللسلطة الفلسطينية حرية اختيار ما تريد فرضه من معدلات تعريفية عليها (المادة الثالثة - ٤).
- للسلطة الفلسطينية أن تحدد معدلها الخاص للرسوم الجمركية وضرائب المشتريات على السيارات المستوردة والمسجلة لدى السلطة الفلسطينية. ويجوز لها أيضاً أن تستورد سيارات ركاب مستعملة لا يزيد عمرها عن ثلاث سنوات، رهناً بموافقة لجنة فلسطينية - إسرائيلية مشتركة (المادة الثالثة - ١١، (أ)). وللجانب الفلسطيني أيضاً حرية تقرير سعر المشتقات النفطية باستثناء البنزين. إلا أن سعرها لا يجوز أن يزيد عن ١٥ في المائة من السعر الاستهلاكي في إسرائيل (المادة الثالثة - ١٢، (أ) - (ب)).

- وبالإضافة إلى الاستثناءات المنطبقة على التجارة مع الأردن ومصر أو عبرهما والمشار إليها أعلاه، تخضع جميع الواردات الفلسطينية، كحد أدنى، لنفس المعدلات الإسرائيلية المنطبقة على الرسوم الجمركية والضرائب والمكوس وغير ذلك من الرسوم السارية. ويمكن للسلطة الفلسطينية، من حيث المبدأ، أن تفرض رسوماً وضرائب جمركية أعلى، ولكن لا يجوز لها أن تحدد تعريفات بمستويات أدنى - وهو تقييد يقصد به الحفاظ على العناصر الأساسية للاتحاد الجمركي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (المادة الثالثة - ٥، (أ)).

- تنطبق على جميع الواردات الفلسطينية السياسة الإسرائيلية الخاصة بتصنيف الواردات وتقييمها وإجراءاتها وترخيصها ومعاييرها، باستثناء الكميات المتفق عليها في القائمتين ألف - ١ وألف - ٢، (المادة الثالثة - ١٠).

- تجري تصفية جميع الإيرادات والرسوم الجمركية التي تجبى على الواردات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالاستناد إلى مبدأ الوجهة النهائية (المادة الثالثة - ١٥).

وإحدى الفرص الرئيسية التي أتاحها البروتوكول هي إمكانية جباية تعريفات أدنى على كميات محدودة من سلع شتى منتجة في الأردن ومصر وغيرهما من البلدان العربية والإسلامية. وفي عام ١٩٩٨، اتُفق مع إسرائيل بعد مفاوضات طويلة على زيادة الحصص وتوسيع نطاق السلع. وأتاح ذلك للسلطة الفلسطينية فرصة كي تبدأ في تطبيق اتفاقات التجارة الحرة التي تشمل طائفة من السلع المتفاوض عليها مع مصر والأردن.

باء - تنفيذ البروتوكول

رسم البروتوكول مساراً لتنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٩)، وهو مسار كان يعتمد اعتماداً أساسياً على توثيق العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وزيادة الانفتاح أمام التدفقات التجارية المتبادلة، والتعاون والتنسيق في المشاريع المعززة للنمو. وكان إطار البروتوكول الخاص بالتنمية قائما على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشروط أكثر إنصافاً مما كانت عليه في الماضي.

وعلى نحو ما ذكر آنفاً في سياق الاتحاد الجمركي المتحيز، كانت التجارة بين الاقتصادين قبل عام ١٩٩٤ عبارة عن تبادل خدمات العمالة الفلسطينية لقاء السلع الإسرائيلية. وكان متوقعاً أن تشهد الفترة الانتقالية تغيراً منظماً في هذه العلاقة، وذلك بأن تسمح للاقتصاد الفلسطيني بأن يُحل تدريجياً تصدير السلع محل تصدير خدمات العمالة. وكان الأمل كبيراً بأن تتيح البيئة الجديدة الناشئة في الفترة الانتقالية للسلطة الفلسطينية اعتماد سياسة اقتصادية تركز على نمو الإنتاج الزراعي والصناعي، وتكون موجهة صوب ايجاد فرص العمل المحلية، وزيادة الصادرات وإعادة تنظيم الواردات[٢].

وكان مرتقباً بوجه عام أن تكون الفترة الانتقالية فترة توسع ونمو بفعل العوامل التالية : '١' الزيادات في الإنتاج؛ '٢' تنشيط التجارة بفضل المنافذ السوقية الجديدة؛ '٣' استمرار توليد الدخل من العمل في إسرائيل. وعلى هذا الأساس، كان بين الافتراضات

الرئيسية التي تقوم عليها البيئة الجديدة انفتاح الحدود نسبياً أمام حركة السلع والأيدي العاملة[٣]. وتوقع واضعو البروتوكول أن يعمل نحو ربع الأيدي العاملة الفلسطينية في إسرائيل خلال الفترة الانتقالية. وكان مرتقباً أن يكون أي انقطاع في التنفيذ مؤقتا وقائماً على ظروف استثنائية[٤].

ومن المؤسف له أن الوعود التي ينطوي عليها البروتوكول ظلت حبراً على ورق إلى حد بعيد، ولم يتكلل تنفيذها بنجاح كامل. ومنذ عام ١٩٩٦ بوجه خاص انحرف الاقتصادان نحو الانفصال بدلاً من التكامل، لأسباب أهمها الشواغل السياسية والأمنية الطاغية. وعلى هذا النحو، فإن الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني اليوم ناجمة جزئياً عن إطار للتكامل يشوبه القصور، خاصة من حيث إنه حال دون الانفتاح على بقية العالم كما كان موعوداً في الاتفاقات.

واستناداً إلى تجربة السنوات الخمس الماضية، من الواضح أن روح البروتوكول وجانباً كبيراً من جوهره قد تلاشيا، خاصة نتيجة البيئة القاسية للسياسة العامة التي سادت منذ عام ١٩٩٦. وأخضع تدفق السلع والأيدي العاملة الفلسطينية إلى إسرائيل لقيود صارمة لأسباب أمنية. وأدى فرض معايير غير واقعية للنوعية والمواصفات وإغلاق الأراضي بصورة متكررة والتأخير الطويل عند نقاط العبور بين المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى انقطاع منتظم في تدفق صادرات السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل وعبرها[٥]. كما تأثرت التجارة الفلسطينية مع الأردن ومصر بالسيطرة الإسرائيلية على الحدود والأمن في الفترة الانتقالية.

ولا تزال وحدة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي يؤيدها نص البروتوكول تأييداً واضحاً، هدفاً عزيز المنال. والواقع أن الانفصال المادي بين المنطقتين، وكذلك بين مختلف نواحي الضفة الغربية، لا يزال يشكل عقبة كأداء أمام التنمية الشاملة للاقتصاد الفلسطيني. ومن الواضح أن مفهوم الحدود المفتوحة نسبياً الذي يشكل أساساً للإطار الاقتصادي المنشأ بموجب البروتوكول لم يعمل على النحو المنشود، مما قوض مبادئ ووعود الإطار بوجه عام، أو أرجأ تنفيذها لعدة سنوات في أحسن الأحوال.

وهناك مشكلة تتصل اتصالاً وثيقا بما تقدم وتعذرت معالجتها بصورة كاملة في إطار البروتوكول هي مشكلة التسرب الضريبي التي أثرت في إيرادات السلطة الفلسطينية وأسهمت في عجز ميزانيتها. ويعزى هذا التسرب إلى عدم وجود ترتيب لتحصيل التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب المشتريات يكون عادلاً وقابلاً للتنفيذ وقائماً على اقتسام الإيرادات. ونظراً إلى عدم وجود آلية متفق عليها لوقف هذا التسرب أصدرت السلطة الفلسطينية تراخيص للتجار الفلسطينيين تجيز لهم الاستيراد من الخارج واتخذت تدابير أخرى ترمي إلى تحصيل الإيرادات الضائعة مثل تشجيع المستوردين على إعلان الواردات المتجهة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ويجب تعيين وكلاء محليين لجميع الواردات التي تمر عبر إسرائيل سعياً إلى تجنب دور الوكلاء التجاريين الإسرائيليين.

جيم - التجارة مع الشركاء الإقليميين العرب: الواقع والإمكانات

في سياق قضايا السياسة العامة التي تفصل السلطة الفلسطينية عن شريكها التجاري المهيمن والمدرّ لأكبر الأرباح، وهي قضايا لا تزال غير محلولة ويمكن أن تكون مثار خلاف، تكتسب آفاق تعزيز التعاون التجاري مع الشركاء الإقليميين العرب وغيرهم أهمية خاصة. ويتيح التنويع السوقي باتجاه الأسواق الإقليمية التقليدية فرصا لتدعيم "القدرة التفاوضية" في التجارة الفلسطينية مع الشركاء الآخرين، وزيادة القدرة التنافسية والكفاءة في الميدان التجاري. وفي الوقت نفسه، يوفِّر التنسيق الانتقائي للسياسات والبرامج التجارية والمالية مع الشركاء العرب إمكانيات لتحقيق مكاسب حقيقية لكلا الجانبين عن طريق إقامة المشاريع المشتركة وبذل الجهود التعاونية بين الفلسطينيين والعرب.

وفي هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بحركة السلع والأفراد، يعدّ الأردن بوابة يطل منها الاقتصاد الفلسطيني على المشرق العربي ودول الخليج، ويمكن اعتبار مصر بوابة يطل منها هذا الاقتصاد على المغرب العربي وأوروبا. ويقوم تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع البلدان العربية على الأواصر التاريخية والثقافية والدينية القوية القائمة، ويرتكز على وحدة اللغة والقيم المشتركة يضاف إلى ذلك أن نصف مجموع الفلسطينيين لا يزالون لاجئين يعيشون في البلدان العربية المجاورة.

إلا أن تحديد شكل التطبيع ووتيرته المناسبين، حتى مع الجارين المباشرين الأردن ومصر، ليس بمهمة سهلة. ومنشأ الصعوبات أن الاقتصاد الفلسطيني اتبع خلال العقود الثلاثة الماضية سبيلا للتنمية مختلفا اختلافا كبيرا. يضاف إلى ذلك أن الاقتصادين الجارين، مثلهما مثل الاقتصادات الأخرى في العالم العربي، ليسا متكاملين تكاملا جيدا. بيد أن البلدان العربية هي الآن في طور التحول إلى اقتصادات أكثر انفتاحا بهدف تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي والاندماج في اقتصاد العالم في نهاية المطاف. ويستطيع الاقتصاد الفلسطيني أداء دور محوري في عملية التعاون الإقليمي هذه.

وأتاحت الاتفاقات الأخيرة إطارا جديدا للتجارة الفلسطينية في المنطقة، وبخاصة مع الأردن ومصر، البلدين اللذين وقعت معهما السلطة الفلسطينية اتفاقات للتجارة التفضيلية في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ على التوالي. ولكن ينبغي الاعتراف بأن الإمكانات التجارية الفورية لا تزال ضعيفة حتى لو كان إطار السياسة التجارية مفتوحاً تماماً. فالأردن الذي يملك في الراجح واحداً من أكثر الاقتصادات تكاملا في المنطقة، يحصل على نحو ثلاثة أرباع وارداته من خارج المنطقة. ولا تمثل التجارة داخل المنطقة، في المتوسط، سوى ٨ في المائة تقريبا من التجارة الخارجية للبلدان العربية.

ومع اتخاذ التجارة طابعا عالميا بصفة متزايدة يتضاءل الكثير من المزايا المرتبطة بالأسواق الأكثر تقليدية، خاصة لأنه لا توجد تكتلات تجارية إقليمية ولأن كثيرا من بلدان المنطقة يتطلع إلى الأسواق الخارجية بحثا عن الشركاء التجاريين. وتتخذ مسألتا السعر والنوعية أهمية متزايدة نظرا إلى تزايد عدد المنتجات المتاحة الآن في معظم الأسواق الإقليمية. ولعل الجاليات المغتربة (غير العربية في كثير من الأحيان) تشكل سوقا محتملةً للمنتجات الفلسطينية في دول الخليج، ذلك أنها تميل إلى أن تكون أدنى دخلا وإلى طلب منتجات أدنى نوعية.

وإذا كان الأردن قد نجح في فتح منافذ سوقية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج والعراق، فإن الصادرات الفلسطينية ستواجه صعوبة أكبر، على الأقل في الأجل القصير. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية لذلك في تكاليف الإنتاج التي تتأثر تأثرا كبيراً بهياكل التكاليف الإسرائيلية. ويصعب على الفلسطينيين الحصول على أقل المواد تكلفة بسبب استمرار القيود على الواردات. ومما يزيد الطين بلّة عدم وجود آلية حسنة الإدارة لرد الرسوم المفروضة على الواردات المؤقتة.

كما أن الكثير من السلع المنتجة في الأراضي الفلسطينية هي سلع تستوردها أصلاً الأسواق الإقليمية من بلدان أخرى. كما أن وجود بدائل أرخص ثمنا من خارج المنطقة يزيد من تعقيد مسألة القدرة التنافسية الفلسطينية في التجارة الإقليمية. وتُستورد من اليونان وتركيا منتجات زراعية كثيرة بتكلفة أدنى من السلع المنتجة محليا، في حين أن المنتجات المصنعة الواردة من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية تتوافر في الأسواق الإقليمية بتكلفة أقل كثيرا وبنوعية أفضل من السلع المنتجة محلياً.

دال - التجارة والإصلاح الاقتصادي والتنمية في المنطقة دون الإقليمية

ترتبط زيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة العربية، سواء باستخدام المزايا النسبية الحالية أو المكتسبة، ارتباطا وثيقاً بالجهود الإصلاحية في الاقتصادات العربية. فالمبادلات التجارية داخل المنطقة العربية أعاقها إلى حد بعيد في الماضي الدور الذي قام به القطاع العام في معظم البلدان العربية في الإنتاج الكبير والتجارة الخارجية. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف الاقتصادات أن ينشئ روابط تجارية مع بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها، رهنا بتهيئة بيئة مواتية لتيسير التجارة الإقليمية والأنشطة الاقتصادية المشتركة.

وتجمع بين اقتصادي مصر والأردن، وكذلك اقتصاد الجمهورية العربية السورية المجاور أوجه شبه هامة فيما يخص القضايا ذات الأولوية في مجال التنمية. وبموازاة الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية في إعادة تنظيم علاقاتها التجارية الداخلية والخارجية، تضطلع هذه الاقتصادات الثلاثة بإصلاحات ترمي إلى توفير زخم جديد للنمو والتنمية المستدامين. ومع أن عملية الإصلاح الجارية في هذه البلدان الثلاثة تسير بوتيرة متفاوتة، فإنها تتجه صوب تعزيز دور القطاع الخاص في الإنتاج والتجارة وتحويل دور القطاع العام إلى دور يتمثل في تهيئة بيئة داعمة.

وقــد كثفت هذه الاقتصادات المتجاورة التدابير الرامية إلى تحرير التجارة وخفض أسعار الصرف المغالى في قيمتها وتشجيع الاستثمار الأجنبي[٦]. وتواجه هذه الاقتصادات، على غرار السلطة الفلسطينية، مشكلة تراجع التدفقات الرأسمالية الوافدة، بسبب انخفاض المــبالغ الماليــة التي يحولها العمال المغتربون والمعونة العربية الرسمية في السنوات الأخيرة. ولذلك، لا بد لهذه الاقتصادات من الأخذ بالتعديلات اللازمة لتمكينها من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الوفورات المتراكمة التي جمعها مواطنوها في الخارج[٧].

ويــبدو معقــولا أن يستنتج من أوجه الشبه هذه أن الاقتصادات المذكورة يمكن أن تجني فائدة عظيمة من تنسيق سياساتها ومن انفتاح بعضها على بعض. وجلي أن تكلفة الإصلاح الاقتصادي في كل منها ستتراجع تراجعاً كبيرا إذا ما نجح التعاون في مجال السياسة العامــة في تقاسم المخاطر وتقليل الاضطرابات إلى حدها الأدنى بتوفير الوقت الكافي لإجراء التعديلات. إلا أن إمكانية تحقيق ذلك على الصعيد السياسي قد لا تكون مضمونة. ومن الواضح أيضا أن توسيع السوق وتحسين البنية التحتية سيعززان قدرة كل من هذه الاقتصادات على استيعاب التدفقات الكبيرة الوافدة من وفورات المواطنين في الخارج بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

إن اختلال التجارة الفلسيطينية مع إسرائيل، مقارنة بالشركاء الآخرين، ناجم عن القيود والترتيبات المعتمدة أثناء الاحتلال. وقد دلت دراسات كثيرة على أن إزالة هذه القيود سيؤدي إلى إعادة توجيه التجارة نحو البلدان العربية وبقية العالم[٨]. ومن شأن إعادة توجيه الــتجارة على هذا النحو أن يفيد الاقتصاد الفلسطيني بزيادة صادراته وتغيير معدلات التبادل التجاري لصالحه، فضلا عن تنويع التجارة وتقليص الاعتماد على شريك تجاري واحد[٩].

وقدّرت إحدى الدراسات التدفقات التجارية بين الأراضي الفلسطينية وجيرانها العرب وإسرائيل وبقية العالم بعد افتراض إزالة القيــود الراهنة على التجارة. وتقدم النتائج صورة مغايرة تماما للتدفقات الفعلية[١٠]. فعلى سبيل المثال، أفيد أنه لو أزيلت الحواجز غير التجارية لكان ٧٠ في المائة من الصادرات الفلسطينية (في عام ١٩٩٢) قد اتجه نحو البلدان العربية والإسلامية المجاورة والقريبة، ولكان ٧٤ فــي المائــة مــن الــواردات الفلسطينية قد أتى من البلدان العربية المجاورة والولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي وتركيا. وتخلص هذه الدراسة إلى استنتاج هام هو أن إزالة القيود التجارية والانفتاح على البلدان المجاورة وبقية العالم من شأنه أن يقــوّم اخــتلال التجارة الفلسطينية مع إسرائيل ولكنه لن يلغي العجز التجاري. والواقع أن العجز الإجمالي لعام ١٩٩٢، بموجب هذه الافتراضــات، لا ينخفض إلا بنسبة ١٣ في المائة بينما كل ما في الأمر أن الاختلال التجاري يعاد توجيهه نحو البلدان العربية والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي[١١].

هاء- تنسيق الجهود الإقليمية للاستفادة من وفورات الحجم الكبير الإقليمية

يســتدل من هذه النتائج أن تنظيم التكامل الإقليمي بين البلدان النامية الذي يستهدف أساساً تحرير التجارة لن يتصدى للمشاكل الأساســية لهذه البلدان. ومعاناة كل من مصر والجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن من عجز متكرر غير دوري في تجارة السلع يشير إلى ضرورة تنسيق الجهود الإقليمية لمعالجة هذه المشكلة. ويشمل ذلك استغلال مزايا التكامل الإقليمي عن طريق السعي إلى ترشيد الإنتاج بين البلدان بغية تعزيز المبادلات التجارية بينها وتوسيع قدرتها على التصدير إلى بقية العالم.

وإذا أراد بلد زيادة صادراته فلا بد له، بوجه عام، من اكتساب مزايا نسبية جديدة في إنتاج بعض السلع الأساسية. ويمكن تحقيق ذلــك باستغلال وفورات الحجم الكبير في إطار إقليمي. وهذا هدف يمكن توقع تحقيقه بانفتاح المبادلات التجارية بين الاقتصاد الفلسطيني وجيــرانه العــرب. ومن شأن اتساع السوق أن يدفع الشركات العاملة في قطاعات تحقق عوائد متزايدة إلى التوسع والتخصص في بعض الســلع المــتمايزة وإنــتاجها عــلى نطــاق أوسع وبتكلفة أدنى للوحدة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة المبادلات التجارية داخل المنطقة وإفادة المستهلكين من خلال انخفاض الأسعار.

ولــئن كــانت الحجج السابقة تتعلق بوفورات الحجم الكبير على مستوى الشركات - ***الوفورات الداخلية*** - فإن البلدان تستطيع أيضاً اكتساب ميزة نسبية عــن طريــق استغــلال وفورات الحجم الكبير على المستوى الصناعي - ***الوفورات الخارجية***. ووفقاً لمبادئ

التجارة الدولية، تصدر بعض البلدان كميات كبيرة من سلع معينة، دون أن يكون ذلك راجعاً إلى أي ميزة متصلة بوفرة العوامل أو الموارد الطبيعية أو التكنولوجيا. بل هي تنتج بتكلفة أدنى لأنها، ركزت لأسباب تاريخية شتى، على إنتاج تلك الصناعة في موقع واحد. والاقتصاد الخارجي القوي هو اقتصاد يعزز نفسه بنفسه بمعنى أنه يجتذب شركات جديدة توسع بدورها حجم الصناعة وتزيد من وفوراتها الخارجية[١٢].

ومن شأن التعاون الإقليمي بين بلدان الشرق الأوسط أيضاً أن يعالج مسألة التركيز الصناعي بينها. واختيار بعض البلدان كمراكز لصناعات معينة لأنها أحرزت قصب السبق فيها ينبغي موازنته بمساعدة البلدان الأخرى كي تتحول إلى مراكز لصناعات جديدة.

واو- الامكانات الاقتصادية والأداء الاقتصادي

استمر أداء الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة دون إمكاناته بدرجة كبيرة. ولا تزال الآفاق المباشرة للاقتصاد مرهونة إلى حد بعيد بتركته المتمثلة في بيئة قاسية وعلاقات اقتصادية وتجارية غير متوازنة مع شريك واحد، والاعتماد الشديد على تصدير خدمات الأيدي العاملة، والهشاشة أمام الصدمات الخارجية، وعدم الاستقرار السياسي. وينبغي مراعاة هذه القيود وإجراء تقييم واقعي لإمكانات النمو في الأجل القصير عند محاولة التأثير في الأداء الاقتصادي عن طريق إصلاح السياسات والإجراءات والتدابير.

وإذا علمنا أن معونة المانحين ستنخفض وأن الحصول على عمل في إسرائيل سيظل مرهوناً بالحالة السياسية والأمنية، تبرز عندئذ الحاجة إلى اعتماد سياسات وتدابير تضع الاقتصاد على الطريق المفضي إلى الأهداف الإنمائية العامة التالية:

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عن طريق الأخذ بسياسات تؤدي إلى زيادة العرض وترشيد الطلب.
- مواصلة فحص الأوضاع القانونية والمؤسسية لتهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة القطاع الخاص.
- توسيع وتنويع الانتاج والتجارة، وهو أمر يقتضي إعادة توجيه الإنتاج والأخذ بسياسات عامة مناسبة لدعم هذا الجهد.
- تساعد السياسات والتدابير التي تدعم استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة الاقتصاد الجزئي على توسيع الاقتصاد. ويمكن ادخار جزء من الزيادة الناجمة في الإيرادات لتمويل الاستثمار، وتصدير جزء من زيادة الإنتاج لتمويل الواردات.

ويعتمد تحقيق هذه الأهداف، وزيادة الخيارات المتاحة للاقتصاد الفلسطيني في مجال السياسات والأسواق، اعتماداً كبيراً على الانتقال نحو المزيد من التكامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية. ويمكن أن يفضي تحسين التوازن في العلاقات التجارية الخارجية عن طريق زيادة التعاون إلى تحقيق منافع للجهات الفلسطينية الفاعلة في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتتيح السوق الفلسطينية فرصاً، غير مستكشفة إلى حد بعيد، للشركاء التجاريين في المنطقة وخارجها.

وعلى الرغم مما يعانيه هيكل الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات خطيرة واختلالات تعوق النمو والتنمية المستدامين، فقد كشفت معظم الدراسات أنه يمكن، بصورة معقولة، توقع حدوث نمو مستدام متى تحقق السلام الإقليمي[١٣]. ويمكن لاجتماع سمات الاقتصاد الفلسطيني المتمثلة في موقعه الجغرافي السياسي ذي الأهمية الاستراتيجية، وموارده البشرية الرفيعة المستوى نسبياً، والإدارة الاقتصادية السليمة أن يؤدي دوراً حاسماً في التغلب على هشاشة الاقتصاد وتشوهاته الهيكلية. وفي الوقت نفسه، يمكن إذا ما حلّ السلام في المنطقة أن يصبح الاقتصاد الفلسطيني مقصداً ومعبراً للتجارة والاستثمار. وتشمل مزايا الاقتصاد الفلسطيني في هذا الصدد ما يلي:

- قوة عمل ذات مؤهلات تعليمية جيدة نسبياً؛
- طبقة مقدامة ومتنوعة من أصحاب المشاريع لها امتدادات قوية في جاليات المغتربين الأثرياء وهياكل الشركات في البلدان العربية وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية؛

- خبرة في التجارة مع البلدان العربية وإسرائيل مقرونةً بمقدرة على التكيف أسبغها العمل في ظروف غير مؤاتية؛
- استعداد للتجارة المفتوحة مع البلدان الأخرى في المنطقة، لعدم امتلاكه قاعدة صناعية كبيرة تحتاج للحماية؛
- ترتيبات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ومع عدد من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وباستغلال هذه المزايا الهامة في إطار استراتيجية إنمائية واضحة المعالم يستطيع الاقتصاد الفلسطيني أن يصبح مركز جذب للاستثمارات الإقليمية. فهو يتمتع بما يؤهله لإنتاج سلع يعتمد انتاجها على كثافة الأيدي العاملة توجَّه نحو أسواق إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة، وسلع يعتمد انتاجها على كثافة المهارات تصمَّم لتلبية المتطلبات الخاصة للأسواق العربية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاقتصاد الفلسطيني، بفضل ما يتمتع به من تراث ديني وثقافي مميز، أن يصبح بسهولة مركزاً للسياحة الدولية والإقليمية يلبي احتياجات السياح الذين يزورون الأماكن الدينية والسياح الذين يطلبون الترفيه.

ثانياً - أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية

ألف- الصادرات والواردات

تقدم السلسلة الاحصائية الجديدة للتجارة الخارجية الفلسطينية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أول صورة مفصلة عن التجارة الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧، مقارنةً بالتقديرات الكلية التي أعدتها مصادر مختلفة عن الفترة ١٩٨٨-١٩٩٥. وتؤكد الخطوط العريضة للأداء التجاري منذ عام ١٩٩٠ تسارع اتجاه التردي الذي بدأ في الثمانينات. وتشير بيانات الأداء منذ عام ١٩٩٦ إلى أن هذه المشاكل المزمنة بلغت درجات حرجة (انظر الجدول ١).

٢١- ***نمو الواردات يفوق نمو الصادرات***

يقدر مجموع الواردات من البضائع في عام ١٩٩٨ بمبلغ قدره ٢ ٧٢٣ مليون دولار، مقابل صادرات قدرها ٤٤٤ مليون دولار. وقد زادت قيمة الواردات بسرعة أكبر من قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨. ويقدر متوسط الواردات السنوية بمبلغ ١ ٦٤٦ مليون دولار، بزيادة سنوية تعادل في المتوسط ٢١٠ ملايين دولار، مقابل صادرات سنوية قدرها ٣٥٢ مليون دولار في المتوسط بزيادة سنوية قدرها ٤٦ مليون دولار في المتوسط. أما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي التي زادت في عام ١٩٨٠ عن ٤٠ في المائة فقد انخفضت في عام ١٩٨٧ إلى ما دون ٢٥ في المائة، واستمرت في الهبوط سريعاً إلى أن استقرت منذ عام ١٩٩٠ عند مستو متدن تاريخياً يبلغ نحو ١٠ في المائة. ويمثل ذلك تحولاً هيكلياً في الاقتصاد، وهو تحول يمكن معالجته باستخدام مجموعة مناسبة من عناصر نمو الصادرات المدفوع بالاستثمار والانتاج المحليين.

٢٢- ***تزايد العجز التجاري***

من السمات المقيمة للتجارة الخارجية الفلسطينية استمرار العجز التجاري الكبير. ويدل حجم العجز التجاري دلالة تقريبية على المبلغ الذي اقترضه الاقتصاد من أجل شراء وارداته. ويشكل العجز الكبير عبئاً ضخماً على اقتصاد صغير كالاقتصاد الفلسطيني. وقد نما العجز التجاري بما يزيد على ٣٠٠ في المائة في ثمانية أعوام، من ٦١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١ ٧٦٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧، وإلى مبلغ يقدر بـ ٢ ٢٧٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وقلت نسبة الصادرات عن ٢٣ في المائة من الواردات منذ عام ١٩٩٢، فبلغت نسب متدنية تاريخياً هي ١٧ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وزادت نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥، وناهزت الواردات ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

'٣' *فائض الخدمات يمول العجز في تجارة السلع*

سجل الميزان التجاري الفلسطيني في السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج عجزاً تجارياً كبيراً قُدر بمبلغ ١ ٩٧٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وقُلص هذا العجز إلى حد ما بميزان الإيرادات الايجابي الذي يعزى بصفة رئيسية إلى أجور المستخدَمين الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والتي بلغت ٥٨٨ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وساعدت الأموال الأخرى من حوالات وتحويلات جارية، تقدر بمبلغ ٦٨٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧، على تمويل العجز التجاري. وأدت هذه العوامل إلى تقليص العجز في الحساب الجاري إلى مبلغ "يحتمل" قدره ٦٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧، مقارنةً بحالات عجز متدنية تاريخياً قلَّت عن ١٠٠ مليون دولار (بل سجلت فائضاً في بداية السبعينات وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠). ونظراً إلى الآفاق المباشرة البائسة لصادرات السلع، فإن التحدي الرئيسي الذي سيواجهه الفلسطينيون في المستقبل هو تصدير الأيدي العاملة بصفة غير مباشرة كمدخل في السلع والخدمات بدلاً من التوجه إلى الهجرة.

باء- وجهة التجارة وتكوينها

ازداد التركيز السوقي للتجارة الفلسطينية مع شريكها المهيمن الوحيد، إسرائيل، في أغلب الجوانب منذ عام ١٩٩٠. ولئن كان هذا الاتجاه يتفق مع التحول الطويل الأجل في التكوين السوقي للتجارة الخارجية الفلسطينية تماشيا مع الاتحاد الجمركي النافذ حتى عام ١٩٩٣، فقد ازدادت شدته منذ اعتماد الاتحاد الجمركي الذي جرى التفاوض عليه مع إسرائيل ابتداء من عام ١٩٩٤. والواقع أن حجم التجارة مع الشركاء غير إسرائيل انخفض حتى عام ١٩٩٧ بالأرقام المطلقة، وانخفضت نسبته أيضا منذ عام ١٩٩٠. إلا أن تقديرات البيانات لعام ١٩٩٨ تشير إلى تحول هام في التكوين السوقي للواردات الفلسطينية.

'١' *إسرائيل مصدرا رئيسيا للواردات، ولكن إلى متى؟*

يبيِّن الجدول ٢، أن الواردات من إسرائيل استأثرت بنسبة تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ في المائة من مجموع الواردات الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ (وخلال قسط كبير من العقد السابق أيضا). ويبدو أن هذا الاتجاه لم ينقلب إلا منذ عام ١٩٩٧، للمرة الأولى منذ سنوات كثيرة. بيد أن فرض المعدلات التعريفية الإسرائيلية على معظم السلع المستوردة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية من الأردن ومصر أو عبر إسرائيل أدى مباشرةً إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بالقياس إلى سلع مماثلة منتجة في إسرائيل. وأفضى ذلك إلى تقليص الأثر الإيجابي المحتمل للبروتوكول، والحد فعلاً من الطلب على الواردات من البلدان العربية.

وكان التطور الرئيسي المسجل في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ هو تزايد نسبة الواردات من بقية العالم، إذ بلغت ١٤ في المائة في عام ١٩٩٧ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، ثم تضاعفت في عام ١٩٩٨ فبلغت ٢٩ في المائة من مجموع الواردات، ما يمثل، بالأرقام المطلقة، مبلغا قدره ٧٨٠ مليون دولار.

ويعكس ذلك من غير شك الفرص السوقية الجديدة المتاحة للمستوردين الفلسطينيين، وكذلك زيادة الاستيراد المباشر إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ولكن، مما لا يقل عن ذلك أهمية هو أن السلطة الفلسطينية تمكنت رسميا من جعل الأراضي الفلسطينية وجهةً لعدد متزايد من الواردات، التي كانت دائما تتدفق إلى الأراضي الفلسطينية عبر قنوات إسرائيلية وكانت تُحسب إحصائيا كواردات من إسرائيل. وينطوي ذلك على آثار هامة فيما يخص الإيرادات والسياسة التجارية تستحق دراسة جدية.

وتمثل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية سوقا رئيسية للصادرات الإسرائيلية، وقد تفضي الاتجاهات الأخيرة في الواردات في نهاية الأمر إلى انخفاض نصيب إسرائيل في الواردات الفلسطينية، وإلى تراجع مستوى الواردات من إسرائيل بالأرقام المطلقة. وقد زادت قيمة الواردات الفلسطينية من إسرائيل إلى ٨٩٠ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٨ مقارنةً بـ ٥٠٠ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٥ و ٧١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠.

'٢' *الصادرات إلى إسرائيل: من شريك تجاري "رئيسي" إلى شريك تجاري "وحيد"؟*

لا ريب في أن أكثر سمات التجارة الخارجية الفلسطينية إثارة لخيبة الأمل منذ عام ١٩٩٤ هو بقاء نمو الصادرات الفلسطينية، بطيئاً ويقترن بزيادة تحول التجارة نحو إسرائيل. ولئن اتجه ٨٥ في المائة من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في عام ١٩٩٠، فقد زادت هذه النسبة إلى ٩٥ في المائة في عام ١٩٩٨ على حساب الصادرات إلى الأردن وعبره بصفة رئيسية. بيد أن الصادرات إلى بقية العالم انخفضت أيضا انخفاضا حادا إلى مستويات تتراوح بين مليون و ٤ ملايين دولار سنويا منذ عام ١٩٩٣، أي ما يعادل أقل من ٠,٥ في المائة من مجموع الصادرات بحلول عام ١٩٩٨، مقارنةً بنحو ١٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠.

واحتلت المنتجات المصنعة بموجب ترتيبات التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية نسبة هامة من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، بحيث ذهبت الأرباح الحقيقية إلى الشركات الإسرائيلية التي تبيع هذه السلع إلى السوق الإسرائيلية وأسواق التصدير. ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نصيب "الصادرات الوطنية" ٧١ و٦٩ في المائة من مجموع الصادرات في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي، وصُنف الرصيد باعتباره "سلعا معادا تصديرها" بصفة رئيسية[١٤].

٣- *التجارة مع الأردن ومصر: هل يمكن تنشيط الأسواق التقليدية؟*

شهدت الصادرات إلى الأردن هبوطا حادا في السنوات الأخيرة، إذ تدنت إلى نحو ٢٠ مليون دولار في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، مقارنةً بـ ٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٠ و ١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وحتى مطلع الثمانينات، كانت الصادرات إلى الأردن والأسواق العربية الأخرى تزيد كثيرا عن ٣٠ في المائة من مجموع الصادرات الفلسطينية. ومن جهة أخرى، كانت التجارة مع مصر غير ممكنة منذ عام ١٩٦٧ إلى أن فُتحت الحدود في عام ١٩٩٤. بيد أن هذه القناة ظلت هامشية، إذ بلغت الصادرات مليونا واحدا من الدولارات في عام ١٩٩٦ وانخفضت منذ ذلك الحين إلى مستويات ضئيلة. وفيما يتعلق بفرص التصدير، لم تقدم السنوات الماضية نتائج مُرضية للاقتصاد الفلسطيني.

وقُدرت الواردات من الأردن بمبلغ ٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧، وارتفعت إلى ٣٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨. ويذكّر ذلك بالمستويات السابقة التي لم تتجاوز ١٠ ملايين دولار سوى مرة واحدة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧. وفي الوقت نفسه، بلغت الواردات من مصر مبلغا لا سابق له هو ٢٥ مليون دولار في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. والواردات غير المسجلة، التي تحتل حيزاً هاماً في التجارة الفلسطينية مع مصر، تدل على إمكانية زيادة تدفقات الواردات من مصر.

ولعل واحدا من أكثر النتائج إيجابيةً لإطار السياسة التجارية الذي أنشأه بروتوكول باريس هو وجود واردات تزيد قيمتها على ٥٠ مليون دولار من مصادر عربية جديدة، وهي واردات كانت معدومة قبل عامين. ويشير ذلك أيضا إلى إمكانات التجارة في اتجاه لم يكن له وجود منذ مطلع الثمانينات، بينما لا يزال الكثير من آفاق تنشيط الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية غير مستكشف منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

٤- *التكوين السلعي للتدفقات التجارية*

تقدم البيانات التي أتاحها مؤخرا الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أول صورة مفصلة لتكوين التجارة الخارجية الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧. ومن دون الخوض في بحث متعمق هاهنا، يمكن إيراد الخطوط العريضة التالية:

- كانت الواردات الخمسة الأولى (بحسب تقسيمات التصنيف النموذجي للتجارة الدولية) هي المصنوعات المعدنية غير الفلزية (٢٢١ مليون دولار)، والنفط والمنتجات النفطية (٢١٧ مليون دولار)، والحبوب ومستحضراتها (١١٨ مليون دولار)، والحديد والصلب (١٠٣ ملايين دولار)، والتيار الكهربائي (٩٢ مليون دولار). وفي عام ١٩٩٧، مثلت هذه السلع الرئيسية الخمس ٣٥ في المائة من فاتورة الواردات الفلسطينية التي بلغ مجموعها ٧٥٠ مليون دولار، وهي تجارة مجزية للعاملين في استيراد هذه السلع.

- تمثل السلع المصنعة أكبر فئة من الواردات (٢٧ في المائة) ومن الصادرات (٤٣ في المائة).

- الأغذية والحيوانات الحية هي ثاني أكبر فئة من الواردات (٢٢ في المائة) ومن الصادرات (١٥ في المائة).

- أهم الأصناف المستوردة الأخرى هي المحروقات المعدنية وزيوت التشحيم وما إلى ذلك (١٥ في المائة)، والآلات ومعدات النقل (١٣ في المائة)، والمواد الكيميائية ومنتجاتها (٨ في المائة).

- أهم أصناف الصادرات هي المصنوعات على اختلافها (١٥ في المائة)، والمواد الكيميائية ومنتجاتها (٦ في المائة)، والمشروبات والتبغ (٥ في المائة).

- ويبين تفصيل البيانات تفصيلاً أدق (بحسب تقسيمات التصنيف النموذجي للتجارة الدولية)، أنه لا تزال الحجارة والرخام هي أهم سلعة تصديرية فلسطينية، إذ زادت قيمتها على ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وبلغت صادرات الخضار والفواكه ٣٣ مليون دولار، يليها الحديد والصلب، والأثاث، والأحذية، التي بلغ نصيب كل منها نحو ٢٠ مليون دولار من الصادرات.

ويُستنتج من النقاط السابقة أن قطاع الصادرات الفلسطينية تراجع من حيث الحجم والتعقد والأداء في حين أن الواردات ما برحت تزداد تنوعا وأهمية. ويعبر هذا التوسع غير المقيد في الواردات عن طائفة من المتطلبات الاستهلاكية والاستثمارية، وعن فرص تجارية مجزية لجهات شتى في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات المجاورة. إلا أن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على استمرار تراجع الصادرات، والتكوين السوقي والسلعي المهيمن للتجارة الخارجية الفلسطينية، تشير إلى اختلالات جدية تستوجب اهتماما جديا أيضا على صعيد السياسة العامة وعلى الصعيد التقني.

الجدول ١- تطور التجارة الخارجية الفلسطينية (الضفة الغربية وغزة)

البند	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات بملايين الدولارات	٢٣١	٢٤٧	٢٩٢	٢٣٤	٢٤٣	٣٢٦	٣٤٠	٣٨١	٤٤٤
الواردات بملايين الدولارات	٨٤٣	١ ١٣٩	١ ٢٦٠	١ ١٧٣	١ ٠٧٥	١ ٦٩٠	٢ ٠١٧	٢ ١٦٤	٢ ٧٢٣
الصادرات كنسبة مئوية من الواردات	٢٧	٢٢	٢٣	٢٠	٢٢	١٩	١٧	١٨	١٦
الميزان التجاري بملايين الدولارات	-٦١٢	-٨٩٢	-٩٦٨	-٩٣٩	-٨٣٢	-١ ٣٦٤	-١ ٦٧٧	-١ ٧٦٣	-٢ ٢٧٩
الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٣	١١,٤	١٠,٧	٩,٠	٩,٢	١٠,٤	١٠,٠	١٠,٥	غير متاح
الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٣٧,٥	٥٢,٧	٤٦,١	٤٥,٢	٤١,٠	٥٤,٣	٥٩,١	٥٨,٠	غير متاح
العجز التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢٧,٢	٤١,٣	٣٥,٥	٣٦,٢	٣١,٧	٤٣,٨	٤٩,٠	٤٨,٠	غير متاح

المصدر: للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، "...Axel J. Halbach, "New potentials، المصدر السابق؛ للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، تقديرات أمانة الأونكتاد (انظر UNCTAD/GDS/SEU/2)؛ للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية؛ لعام ١٩٩٨، مجموعة البيانات الأولية للحساب الجاري من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك والمكوس والمقاصة.

* تقديرات البيانات لعام ١٩٩٤ صالحة على الأقل للفترة السابقة لتوافر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أما تقديرات البيانات لعام ١٩٩٨ فلا تزال بحاجة إلى تأكيد الجهاز لها.

الجدول ٢: البنية الإقليمية للتجارة الخارجية
(الضفة الغربية وغزة)

الموضوع	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الواردات: (بملايين الدولارات)	٨٤٣	١ ١٣٩	١ ٢٦٠	١ ١٧٣	١ ٠٧٥	١ ٦٩٠	٢ ٠١٧	٢ ١٦٤	٢ ٧٢٣
- من إسرائيل (%)	٨٤,٧	٨٥,٧	٨٧,٧	٨٦,٥	٨٥,٦	٩٠,٠	٨٦,٤	٨٣,٣	٦٩,٠
- من الأردن (%)	١,١	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٤	١,٤	١,٤
- من مصر (%)	-	-	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٩	١,٢	٠,٩
- من بقية العالم (%)	١٤,٣	١٣,٥	١١,٤	١٢,٦	١٣,٧	٩,٢	١٢,٣	١٤,١	٢٨,٧
الصادرات: (بملايين الدولارات)	٢٣١	٢٤٧	٢٩٢	٢٣٤	٢٤٣	٣٢٦	٣٤٠	٣٨١	٤٤٤
- إلى إسرائيل (%)	٧٨,٤	٧٦,٩	٨٥,٢	٧٦,٠	٨٤,٣	٩٣,٩	٩٣,٨	٩٣,٩	٩٤,٨
- إلى الأردن (%)	١٣,٩	١٥,٦	١٠,٠	٢٢,٤	١٢,٨	٤,٥	٥,٣	٤,٩	٤,٩
- إلى مصر (%)	-	-	-	٠,١	-	٠,٢	٠,٣	-	-
- إلى بقية العالم	٧,٧	٧,٥	٤,٨	١,٥	٢,٩	١,٤	٠,٦	١,٢	٠,٣

المصدر: للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، "...Axel J. Halbach, "New potentials، المصدر السابق؛ للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، تقديرات أمانة الأونكتاد (انظر UNCTAD/GDS/SEU/2)؛ للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية؛ لعام ١٩٩٨، مجموعة البيانات الأولية للحساب الجاري من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وزارة المالية، الإدارة العامة للجمارك والمكوس والمقاصة.

جيم- لمحة عن طرق التصدير والاستيراد الرئيسية

١- الصادرات من غزة إلى/عبر مصر عن طريق معبر رفح الحدودي

في معظم الحالات، لا يسمح باستخدام هذا الطريق إلا للمنتجات التي منشؤها غزة. أما منتجات الضفة الغربية المخصصة للتصدير فلا يسمح لها بالمرور إلى غزة عن طريق إسرائيل إذا كانت منقولة في مركبات مرخصة في الضفة الغربية. ونادرا ما تُستخدم مركبات إسرائيلية لنقل سلع الضفة الغربية إلى غزة للتصدير نظرا إلى كون التكاليف المترتبة أعلى كثيرا. وتواجه السلع المنتجة في الضفة الغربية الموجهة إلى مصر تكاليف معاملات أعلى كثيرا، لأنه يجب تصديرها عبر الأردن، مما يزيد من التكاليف، ويطيل الوقت اللازم، ويزيد الصعوبات والمخاطر اللوجستية المرتبطة ببلوغ الوجهة.

فعلى طريق غزة - رفح، تُنقل السلع على شاحنات غزاوية تمر بغزة إلى معبر رفح. ثم يفتشها موظفو الجمارك الفلسطينيون، وتُدفع الرسوم الجمركية المطلوبة في المكتب الفرعي لمصرف فلسطين الواقع هناك. ثم تدخل الشاحنات المنطقة الخاضعة لإسرائيل عند معبر رفح الحدودي، حيث يقوم وكيل تخليص إسرائيلي/شركة شحن إسرائيلية بإعداد البضائع وتفريغها لكي يفحصها موظفو الجمارك والأمن الإسرائيليون. ثم تقوم شركة الشحن بتحميل البضائع على شاحنات مصرية، تتجه إلى الحدود المصرية لترخيصها قبل تسليم البضائع إلى المستورد أو وجهة إعادة التصدير.

٢- نقاط إعادة التصدير في مصر

تشمل نقاط إعادة تصدير منتجات غزة في مصر ما يلي:

- القاهرة، للنقل الجوي
- السويس، للنقل البحري

- نويبع، للنقل البحري أو البري من الضفة الغربية إلى الأردن أو عبره

٣- التصدير من غزة إلى/عبر الأردن عن طريق نقطة تفتيش إريز الإسرائيلية مرورا بنقطة الحدود على جسر دامية

تمر منتجات غزة المخصصة للتصدير إلى الأردن أو عبره من معبر إريز الإسرائيلي. والمركبات التجارية الوحيدة المأذون لها بنقل البضائع من مناطق السلطة الفلسطينية إلى الأردن هي أسطول من الشاحنات القديمة المجردة وغير المغطاة التي تعرف باسم "الشاحنات الخضراء"، وهي شاحنات تحمل ترخيصا أمنيا إسرائيلياً بالعبور إلى الأردن. وبعد أن تخضع الشاحنات لتفتيش وترخيص موظفي الجمارك الفلسطينيين وموظفي الأمن الإسرائيليين، ترافق دوريات أمنية إسرائيلية الشاحنات في قوافل مؤلفة من ٥ إلى ١٥ شاحنة عبر إسرائيل. وتمر القوافل عادة بأحد الطريقين التاليين:

الطريق ١: إريز – طريق بئر السبع – الخليل – بيت لحم – وادي النار – أريحا

الطريق ٢: إريز – عسقلان – اللطرون – القدس (مفترق جفعات زئيف) – أريحا

وفي أريحا يوجد خياران:

السلع المنقولة بما يسمى "الشاحنات الخضراء": تتجه هذه الشاحنات مباشرة إلى الجانب الأردني عند جسر دامية (مع مرافقة طوال الطريق عبر الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بعد تفتيش البضائع وترخيصها في إريز). وبعد أن تخضع الشاحنات لتفتيش وترخيص دائرة الجمارك الأردنية، تقصد الشاحنات وجهتها النهائية عند نقطة الشونة في الأردن، حيث تنقل البضائع إلى شاحنات أردنية. وتمضي الشاحنات الأردنية لتسليم البضائع إلى المستوردين أو تعبر الحدود الأردنية إلى بلدان عربية أخرى. ولا يسمح للشاحنات الخضراء بتجاوز هذه النقطة.

السلع المنقولة بمركبات أخرى: تدخل الشاحنات منطقة مكتب الاتصال الإسرائيلي – الفلسطيني على مشارف أريحا، حيث تنقل البضائع إلى شاحنات الضفة الغربية بالطريقة المعروفة باسم النقل "من ظهر إلى ظهر". ثم تنطلق شاحنات الضفة الغربية إلى جسر دامية، حيث تنقَل البضائع من جديد إلى ظهر شاحنات أردنية، وتنطلق هذه الشاحنات لتسليم البضائع إلى المستوردين أو تعبر الحدود الأردنية إلى بلدان عربية أخرى.

وبعد ضغط فلسطيني مستمر لحل مشاكل الشاحنات الخضراء، اتفقت السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل مؤخرا على إيقاء ٤٠ شاحنة فلسطينية في المنطقة الأمنية في جسر اللنبي. وتستخدم الشاحنات الأربعون بصفة رئيسية لنقل منتجات الحمضيات الآتية من غزة إلى الأردن. ولا تخضع هذه الشاحنات لإجراءات أمنية في كل مرة تعبر فيها الحدود لأنها تعود وتبقى في المنطقة الأمنية في معبر جسر اللنبي. ولا يلغي هذا الإجراء عملية النقل "من ظهر إلى ظهر"، ولكنه يسمح بتعجيل عملية النقل إجمالا.

٤- من الضفة الغربية إلى/عبر الأردن مرورا بمعبري دامية واللنبي الحدوديين

هذان الطريقان هما الطريقان الوحيدان اللذان يمكن استخدامهما للنقل البري للسلع المنتجة في الضفة الغربية والمخصصة للتصدير إلى الأردن أو عبره. وتحمَّل السلع إما على شاحنات خضراء وإما على مركبات أخرى مرخصة في الضفة الغربية في مصنع الإنتاج لنقلها إلى دامية أو اللنبي. وفي دامية، مثلا، يجب أن تمر جميع المركبات بالمعابر الفلسطينية والإسرائيلية للتفتيش الأمني والجمركي وتدقيق الوثائق قبل الانتقال إلى الجانب الأردني حيث تخضع لتفتيش آخر على يد موظفي الجمارك الأردنيين.

وعلى المركبات غير الخضراء حينذاك أن تنقل البضائع إلى ظهر شاحنات أردنية تقوم بتسليم البضائع إلى المستورد أو نقلها عبر الحدود الأردنية إلى بلدان عربية أخرى. أما الشاحنات الخضراء فتخضع لنفس الإجراءات المطبقة على الشاحنات الخضراء الآتية من غزة.

الشكل ١ - إجراءات التصدير عن طريق معبر رفح

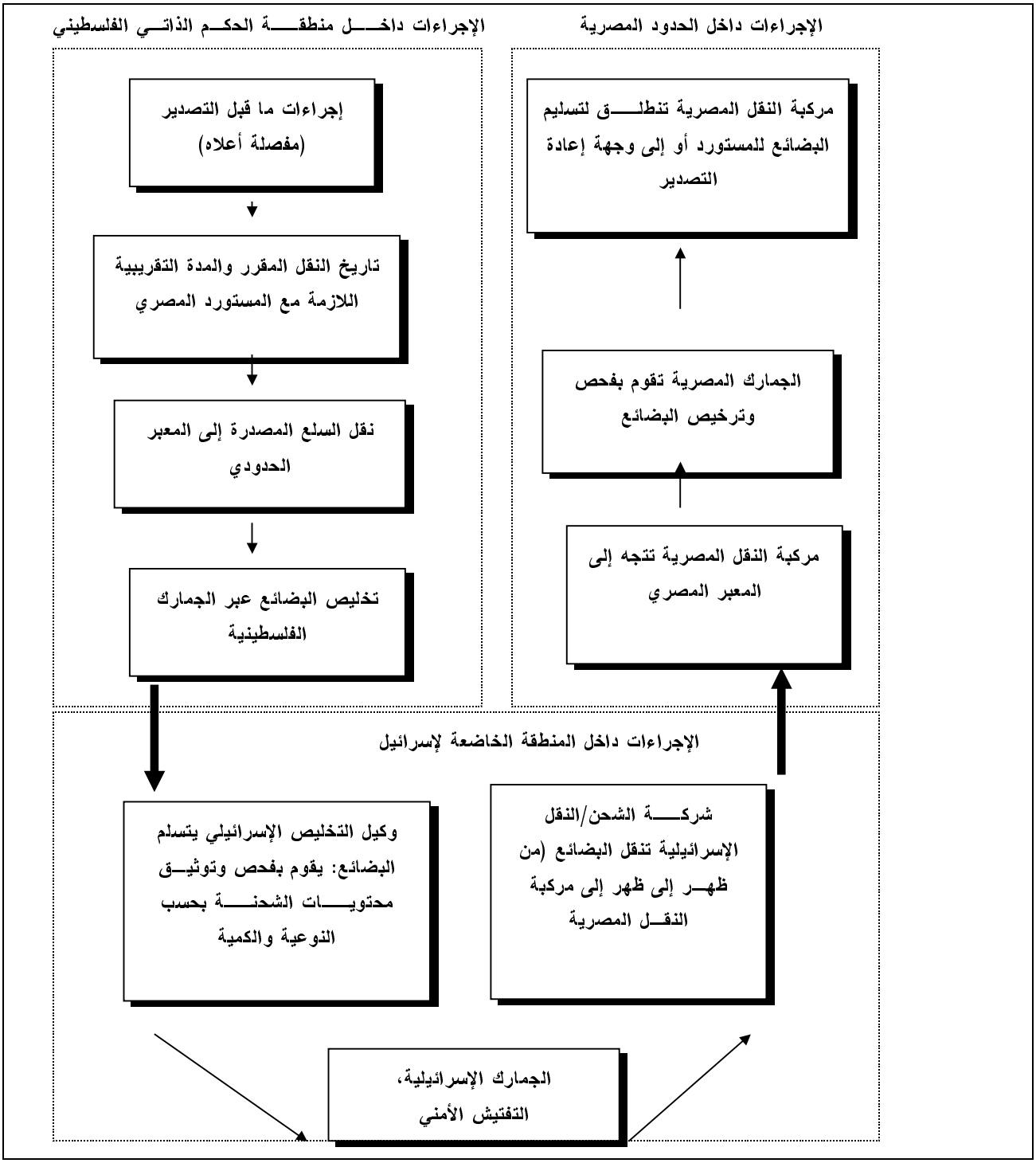

٥- مراكز إعادة التصدير في الأردن

المركز الوحيد لإعادة تصدير البضائع الفلسطينية في الأردن يقع في الشونة بوادي الأردن. وهذا المركز يقتصر على البضائع المنقولة بالشاحنات الخضراء. أما البضائع المنقولة بالشاحنات العادية فتحوّل إلى ظهر شاحنات أردنية تقوم بدورها بتسليمها مباشرة إلى المستوردين أو تعبر الحدود الأردنية إلى بلدان عربية أخرى.

ولأغراض عملية، قد ينظَر في جعل معبر دامية نقطةً أخرى لإعادة التصدير، ذلك أن السلع المنقولة بالمركبات غير الخضراء، كما ذكر أعلاه، تحوّل إلى ظهر شاحنات أردنية تتجه مباشرة إلى الحدود الأردنية وتعبرها إلى بلدان عربية أخرى.

والواقع أن ما يقوم به التجار الفلسطينيون من معاملات استيراد يزيد كثيرا عن معاملات التصدير. فقد صُدر في عام ١٩٩٨ متوسط شهري قدره ٨٢٢ ٢ حمولة من حمولات الشاحنات عبر جميع نقاط العبور المراقبة، مقابل ٤٧٦ ١٤ حمولة مستوردة. وفيما يخص نقاط العبور الثلاث المذكورة وحدها، أشار التقرير نفسه إلى استيراد متوسط شهري قدره ١٨٩ ١ حمولة مقابل تصدير ٥٩٩ حمولة.

وأوضح تجار كثيرون أن إجراءات الاستيراد هي أكثر تعقيدا من إجراءات التصدير نظرا إلى أن المنتجات المستوردة تخضع لإجراءات تفتيشية و"أمنية" مطولة ومكلفة. وبالإضافة إلى التفتيش الأمني، يخضع الكثير من الأصناف المستوردة لفحص مختبري لضمان وفائها بالمعايير التي حددها معهد المعايير الإسرائيلي.

٦- الاستيراد من الأردن عن طريق معبر اللنبي الحدودي

يحتاج التجار الفلسطينيون إلى إجراء ترتيبات مسبقة مع وكلاء التخليص الجمركي الأردنيين والإسرائيليين، لأنه لا يجوز لأي وكالة تخليص فلسطينية بدخول أي نقطة من نقاط العبور. ويجب أن يقدم التجار إلى وكلاء التخليص نسخة مطابقة من كل المستندات الأصلية (خطاب الاعتماد، وقائمة التعبئة، والفاتورة المؤقتة، وشهادة المنشأ، ورخصة الاستيراد، وشهادة مطابقة المعايير). ويجب أن يبلغ التجار الوكلاء قبل وصول شحناتهم بـ ٤٨ ساعة على الأقل تلافيا لأي مفاجآت غير سارة ومكلفة.

وعلى البضائع المحملة على شاحنة أردنية أن تمر بجميع إجراءات التفتيش والجمارك في الجانب الأردني، ويقوم وكيل الشحن الأردني بإبلاغ وكيل الشحن الإسرائيلي بشأن البضاعة. وبعد التفتيش يُطلب إلى الشاحنة الأردنية دخول ما يسمى بالمنطقة "X" لأغراض التفتيش في الجانب الإسرائيلي. ولا يسمح لأي فلسطيني بدخول المنطقة "X". وتتولى شركة إسرائيلية خاصة التفريغ وإعادة التحميل لقاء رسوم يدفعها المستورد الفلسطيني، وتحسب وفقا لعدد صناديق الشحن (المنصات)، وهي تبلغ عادة معدلا قدره ٥ دولارات لكل صندوق.

وتسهيلاً لعملية التفتيش، يشترط وضع جميع المنتجات المستوردة في صناديق شحن. ولأسباب متعلقة بالأمن والرؤية، لا يجوز أن يتجاوز ارتفاع الصندوق ١,٢ متر، ويجب ترك مسافة ٢٠ سنتيمترا تقريبا بين الصناديق. وتفرغ كل الحمولة لأغراض التفتيش. وفي بعض الحالات، يستخدم المفتشون أداة معدنية رفيعة وطويلة للتفتيش، قد تضر أحيانا بالبضائع إذا ما اخترقت الصناديق. ويعاد تحميل البضائع، بعد قيام موظفي الجمارك والأمن بتفتيشها، على شاحنة فلسطينية تعطى جواز مرور عبر البوابة. ثم تتجه الشاحنة إلى الجانب الفلسطيني كي تخضع لتدقيق الجمارك والرسوم ومن هناك تقصد وجهتها النهائية. وتنطبق عملية النقل من ظهر إلى ظهر، المذكورة آنفا، على المنتجات المستوردة أيضا.

وأمام الأصناف المستوردة التي يشترط (وفقا لكتاب التعريفات) حصولها على شهادة مطابقة المعايير من معهد المعايير الإسرائيلي خياران متاحان. الخيار الأول هو أن يقوم مفتش من المعهد بأخذ عينة من الأصناف المستوردة عند نقطة العبور لفحصها، وعلى المستورد أن ينتظر النتائج المختبرية قبل أن يستطيع التصرف في الأصناف المستوردة. ولما كانت لا توجد مستودعات جمركية في نقاط العبور، فإن هذا الإجراء قد يكون باهظ التكلفة إذا ما حدث أي تأخير في المختبر. ولذلك فإن استعمال هذا الإجراء محدود جدا.

والخيار الثاني هو أن يقدم التاجر إلى مختبر المعهد عينة من الأصناف لفحصها، قبل تسلم البضائع. وهذا الإجراء يتيح ادخار الوقت والمال.

٧- استيراد الإسمنت من الأردن عن طريق معبر اللنبي

إن إجـــراءات استيراد الإسمنت من الأردن هي إجراءات مختلفة عادةً، ولها مزايا كثيرة. ومع أنه يمكن توخي ترتيبات مماثلة لأنواع السلع الأخرى، فإن ما يبررها في هذه الحالة هو الطبيعة السائبة لهذه السلعة. والمزايا الرئيسية لإجراءات استيراد الإسمنت هي:

- يجري التنسيق لاستيراد إجمالي الكمية مرة في السنة. ولذلك، لا تدفع رسوم التنسيق البالغ مجموعها ٤٠ دينارا أردنيا للشحنة الواحدة سوى مرة واحدة.
- عملية النقل من "ظهر إلى ظهر" غير مطلوبة وتستخدم الشاحنات نفسها لبلوغ الوجهة النهائية في أريحا.
- تخفّـــض رســـوم التفريغ وإعادة التحميل البالغة ٥ دولارات للصندوق الواحد إلى دولار واحد لأن التفريغ يجري في مستودعات المستورد في أريحا.
- تـــنخفض تكـــاليف الأضـــرار والتأخير انخفاضا كبيرا بسبب العناية الشديدة التي يوليها المصدر والمستورد لعمليتي التحميل والتفريغ.
- تـــؤدي هذه الترتيبات الخاصة عادةً إلى الحد من التأخير المترتب على إجراءات الأمن والتفتيش الإسرائيلية في نقطة العبور، مما يتيح لـ ٧٠ شاحنة إسمنت عبور نقطة اللنبي يوميا في المتوسط.

٨- إجراءات الاستيراد في معبر رفح الحدودي

تنطبق إجراءات الاستيراد العامة في اللنبي على معبر رفح أيضا مع بعض الاختلافات. فالبضائع المحملة على شاحنات مصرية يجـــب أن تمر بجميع إجراءات التفتيش في الجانب المصري من نقطة العبور. ثم تفرغ الحمولة في المنطقة "X" في الجانب الإسرائيلي لتنفيذ إجراءات الأمن والتفتيش. ويجب أن تكون هناك شاحنة فلسطينية مستعدة لعملية إعادة التحميل. وبعد فحص البضائع وإعادة تحميلها عـــلى الشاحنة، يُعطى السائق جوازا للخروج من نقطة العبور. ثم يقوم موظفو الجمارك والأمن الفلسطينيون، الموجودون على مقربة من نقطة العبور، بفحص الجواز ويسمحون للمركبة بالدخول.

فإذا كانت وجهة السلع المستوردة هي غزة فإنها تنقل مباشرة إلى وجهتها. أما حين تكون الوجهة النهائية هي الضفة الغربية فإن جميـــع إجراءات الفحص والنقل "من ظهر إلى ظهر" تتم في نقطة تفتيش إريز إذا كانت شاحنة إسرائيلية هي التي ستنقل الحمولة. ويؤدي ذلـــك إلى ارتفـــاع تكاليف الاستيراد. ويمكن توفير ترتيبات خاصة للشاحنات الغزاوية لنقل الحمولة إلى الضفة الغربية عن طريق معبر كارني. وفي هذه الحالة، تنفّذ التفتيشات الأمنية ويطبَّق نظام القافلة. وتعبر ٣٠ شاحنة فلسطينية نقطة كارني إلى الضفة الغربية يوميا في المتوسط. وفي الوقت نفسه، تعبر نقطة كارني إلى غزة نحو ٢٠٠ شُحنة من إسرائيل. وفي هذه الحالة، تشمل عملية النقل "من ظهر إلى ظهر" تحميل السلع على شاحنات فلسطينية لنقلها إلى غزة.

٩- طرق المركبات

وفقا لمختلف الترتيبات التي وقعتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل والأردن ومصر، لا تتمتع المركبات ذات الرخص الفلسطينية بحرية الحركة. والشاحنات الخضراء هي المركبات الوحيدة التي يجوز لها، بموجب التدابير الأمنية الإسرائيلية عبور الحدود إلى الأردن، ولكن يحظَر عليها هي أيضا دخول إسرائيل. ويبين الجدول ٣ الطرق التي يجوز لمركبات نقل البضائع استخدامها.

الجدول ٣- مركبات وطرقات النقل

الشاحنات	الطرقات
الشاحنات العادية المسجلة في غزة - تحتاج إلى ترتيبات خاصة	من غزة إلى رفح من غزة إلى مكتب الاتصال في أريحا من غزة إلى الشونة (الأردن)
الشاحنات الخضراء المسجلة في غزة	من رفح إلى الوجهة في مصر
الشاحنات المسجلة في مصر	من الضفة الغربية إلى دامية
الشاحنات المسجلة في الضفة الغربية	من مكتب الاتصال في أريحا إلى دامية فيما يخص السلع التي توصلها شاحنات غزاوية عادية
الشاحنات الخضراء المسجلة في الضفة الغربية	من الضفة الغربية إلى الشونة
الشاحنات المسجلة في الأردن	من دامية أو الشونة إلى الوجهة في الأردن/الدول العربية
الشاحنات المسجلة في إسرائيل	من الضفة الغربية إلى غزة - يندر الاستخدام عندما تكون سلع الضفة الغربية متجهة إلى مصر

الجدول ٤- متوسط التكاليف المرتبطة بمعاملة تجارية: الواردات من الأردن (للشحنة الواحدة)

رقم البند	الوصف	المبلغ الواجب دفعه شاملا ضريبة القيمة المضافة (بالشواقل الإسرائيلية الجديدة)	المبلغ الواجب دفعه شاملا ضريبة القيمة المضافة (بالشواقل الإسرائيلية الجديدة)
	الجانب الأردني		
01	النقل إلى جسر الملك حسين (٧٠ دينارا أردنيا)	٤٠٦	
02	إجراءات التخليص في جسر الملك حسين (٧٠ دينارا أردنيا)	٤٠٦	
	الجانب الفلسطيني/الإسرائيلي		
01	رسوم التنسيق (السلطة الوطنية الفلسطينية)	١٢٠	
02	رسوم دخول جسر اللنبي (إسرائيل)	١٣٩	
03	رسوم دخول جسر اللنبي (السلطة الوطنية الفلسطينية)	١٢٥	
04	رسوم استخدام جسر اللنبي (السلطة الوطنية الفلسطينية)	١١٧	
05	رسوم التفريغ/التحميل عند جسر اللنبي	٢٩٢	
06	الرسوم المصرفية	٢٩	
07	إجراءات التخليص		٤٨٦
08	النقل الداخلي		٧٠٠
09	رسوم الخدمات		٣٢٤
	المجموع	١ ٦٣٤	١ ٥١٠
	ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٧%		٢٥٦
			١ ٧٦٦
	المجموع الكلي بالشواقل الإسرائيلية الجديدة (الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٤ شواقل إسرائيلية جديدة)		٣ ٤٠٠

الجدول ٥- التكاليف الإضافية التي يحتمل أن يتكبدها تجار غزة

النشاط	التكاليف (بالدولار)
تكاليف الاستيراد (من مصر)	
رسوم النقل من القاهرة إلى معبر رفح	٢٥٠
رسوم النقل من رفع إلى غزة	١٠٠
متوسط التفريغ وإعادة التحميل ٥ دولارات/للصندوق	٨٠
رسوم التخليص	١٢٠
المجموع	**٥٥٠ دولاراً**

تكاليف التصدير (إلى الأردن)	
رسوم النقل من غزة إلى جسر اللنبي	٣٥٠
نفقات التخليص على الجانب الأردني إذا كانت البضاعة عابرة	٨٠
رسوم النقل من معبر الأردن إلى المطار	١٧٠
المجموع	٦٠٠* **دولار**

* يضاف إلى هذا المجموع رسم دخول قدره ٣٠ دولاراً تدفع عند البوابة في أريحا.

ثالثا - المعوقات الرئيسية المؤثرة على الخدمات المتصلة بالتجارة

ظلت التجارة الخارجية الفلسطينية تواجه مجموعة من المعوقات التي تحرمها من الاستفادة الكاملة من الترتيبات التجارية التي كان من المتوقع أن تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي. وقد تم التوصل إلى ترتيبات خاصة مع كندا والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ومصر والاتحاد الأوروبي والأردن والولايات المتحدة. غير أن بعض المعوقات تؤثر على التجارة مع جميع الشركاء بينما تؤثر معوقات أخرى على التجارة مع سوق محددة. وفي إطار هذا المشروع أعدت دراسات مفصلة للإجراءات والمعاملات الجمركية، والنقل عبر الطرق وما يتصل به من نقل بري، والمعلومات التجارية من أجل التجارة مع الاهتمام بالتجارة الفلسطينية مع مصر والأردن. ويسلط القسم التالي الضوء على أوثق المجالات صلة بتيسير التجارة مع هذين الشريكين العربيين الرئيسيين وأنسبها لبذل جهود تعاونية من أجل حل المشاكل.

وتسهيلاً للعرض، تم تقسيم المجموعة العريضة من مجالات المشاكل التي تتطلب اهتماماً بالنسبة لكل قطاع من القطاعات الثلاثة قيد البحث إلى ثلاث فئات هي: القضايا المتصلة بالسياسة العامة، والقضايا الإجرائية/المؤسسية، والقضايا التقنية. ومن المؤكد أن بعضها لا ينحصر في فئة واحدة من هذه الفئات الثلاث.

ألف - الإجراءات والمعاملات الجمركية

١- إطار السياسة العامة

- لا تملك السلطة الفلسطينية سوى سلطة فعلية محدودة على معابر الحدود. ولا يسمح للمستوردين/المصدرين الفلسطينيين دخول المناطق الجمركية. وليس بإمكان المستورد الفلسطيني ولا بإمكان وكيل التخليص الفلسطيني الحصول على المعلومات اللازمة بشأن شحنة بسبب افتقاره إلى منفذ مباشر إلى المعلومات الجمركية. إذ لا يمكن الحصول على هذه المعلومات إلا عن طريق الموظفين الإسرائيليين.

- لا توجد قوانين جمركية فلسطينية يمكن تطبيقها.

- لا تشكل الإيرادات الجمركية التي تحصلها السلطة الفلسطينية مباشرة إلا نسبة تقل عن ٥ في المائة من مجموع إيرادات السلطة الفلسطينية مقابل نسبة ٤٨ في المائة يحصلها الجانب الإسرائيلي عن طريق ترتيبات التخليص.

- لا تعترف إسرائيل بوكالات التخليص الفلسطينية. ويتولى ممثل فلسطيني لوكالات التخليص الإسرائيلية التعامل عادة مع التجار الفلسطينيين.

- إذا ما أبقت إسرائيل السلطات الجمركية ووكالات التخليص الفلسطينية خارج معابر الحدود، فإن النقطة الحدودية بين الأردن وإسرائيل (جسر الشيخ حسين) ستصبح أكثر جاذبية من معبري الحدود بين الأردن والسلطة الفلسطينية على جسر الملك حسين (اللنبي) وجسر الأمير محمد (داميه).

- أعرب التجار الفلسطينيون عن قلقهم إزاء تأثير النظام الضريبي الأردني على الصادرات الفلسطينية، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة حساب ضريبة المبيعات على السلع المعفاة من الرسوم الجمركية.

- إن الاتفاق المبرم بين إدارة الجمارك الأردنية وإدارة الجمارك الفلسطينية لم يتخذ صفة رسمية أو لم ينفذ بفعالية.

- لا تتوافر معلومات كثيرة في مصر عن التشريعات الاقتصادية والقواعد والإحصاءات التجارية الخاصة بالسلطة الفلسطينية

٢- القضايا الإجرائية/المؤسسية

- هناك تسرب في الضرائب والإيرادات ناجم عن إجراءات التحصيل. وتتمثل المشكلة الرئيسية في أن شراء معظم الواردات الفلسطينية يتم بصورة غير مباشرة عن طريق التجار الإسرائيليين لعدة أسباب من بينها تجنب العقبات الإدارية. ويؤدي ذلك إلى تسرب ضريبي كبير.

- ولا يوجد توثيق مركزي للجمارك. وتتطلب الصفقات التجارية الخارجية من المستورد/المصدر اجتياز عملية متطاولة، وباهظة التكلفة في بعض الأحيان.

- وأشار رجال الأعمال ووكلاء التخليص الفلسطينيون إلى عدم شفافية الإجراءات الجمركية. كما ذكروا أن وقت التخليص وقواعده والرسوم المدفوعة على البضائع داخل المنطقة الجمركية للسلطة الفلسطينية تفتقر إلى الوضوح في بعض الأحيان.

- إن التأخير عند المعابر بين السلطة الفلسطينية والأردن وبين السلطة الفلسطينية ومصر يتجاوز التأخير المرتبط بالاستيراد أو التصدير عبر الحدود التجارية الأخرى مثل ميناء أشدود البحري أو مطار تل أبيب. ويرجع معظم تأخير الشحنات إلى التدابير الأمنية أو إلى عدم اتساق التقييم الجمركي.

- لا يوجد إجراء واضح ومنهجي لتبادل البيانات الجمركية بين الجانب الأردني و/أو الجانب المصري والسلطة الفلسطينية.

- لا يوجد تعاون أو تنسيق بين وكلاء التخليص الأردنيين ووكلاء التخليص الفلسطينيين. ولا توجد قواعد أو بروتوكولات شفافة تسمح بخدمات تخليص مشتركة بين السلطة الفلسطينية والأردن.

الإجراءات في الجانب الإسرائيلي

- أدت متطلبات الأمن الإسرائيلية إلى تطبيق إجراءات مراقبة متماثلة على جميع الصفقات، بصرف النظر عن الأطراف أو البضائع المشمولة بهذه الصفقات. وعملية التفتيش الإسرائيلي بالغة الطول ومعقدة ومتعبة.

- يدفع المصدرون الأردنيون رسوماً جمركية مرتفعة علاوة على ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٧ في المائة.

- تقيد إسرائيل ساعات دخول البضائع الأردنية المعابر الحدودية، ولا توجد آلية تسمح بالتأخير.

- لا يخضع حساب الرسوم الجمركية لصيغة ثابتة أو موحدة.

- يجب الحصول على إذن استيراد من إسرائيل للبضائع الأردنية التي تدخل منطقة السلطة الفلسطينية، وهي عملية قد تستغرق عدة شهور.

- للأغـــراض الجمركية، تخضع الصادرات المتجهة إلى غزة لقواعد أكثر صرامة من القواعد المتعلقة بالضفة الغربية كما تسري قواعد إسرائيلية أكثر صرامة على الصادرات العربية المتجهة إلى غزة.

الإجراءات في الجانب الأردني

- لا توجـــد مـــرافق للتخـــليص الجمـــركي ولا خدمـــات تخليص خاصة عند نقاط العبور بين الأردن ومناطق السلطة الفلســـطينية. وتتمتع المراكز الجمركية بسلطة تخليص البضائع، لكنها تفتقر إلى مرافق جمركية مثل مناطق التفتيش وأماكن انتظار ليلاً للسيارات والمستودعات الجمركية.

- يحـــول عـــدم وجـــود وكـــلاء تخليص جمركي مرخص لهم للقيام بالتخليص عند معابر الحدود بين الأردن والسلطة الفلسطينية دون جعل مهام التخليص رسمية عند الجسرين.

- توجـــد إجراءات جمركية معقدة على الجانب الأردني، وما زالت هذه القيود معقدة، حتى وإن توافرت فيها الشفافية. وتفرض رسوم وضرائب جمركية مرتفعة على المدخلات من المواد الخام الموجهة إلى الاستخدام الصناعي.

- لا توجد مرافق للتخليص عند جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد. ويجب تخليص جميع البضائع بمركز الجمارك عمان.

- تخضع الإجراءات المنظمة لإصدار شهادات المنشأ لأنواع مختلفة من أنواع المنتجات لتطبيقات وقواعد مختلفة.

- ساعات العمل بمراكز التخليص الجمركي الأردنية محدودة، وقد تتباين الإجراءات بين مركز وآخر.

الإجراءات في الجانب المصري

- يشترك عدد ضخم من الوكالات في الموافقة على الإقرارات الجمركية.

- قد ترسل العينات الخاضعة للفحص إلى مختبرات خارج المنطقة الجمركية.

- الإجراءات المتصلة بأنظمة استرداد الرسوم الجمركية ورد الأموال تعتبر إجراءات معقدة.

- يتطلب تخليص الشحنات عدداً ضخماً من المستندات والإجراءات.

- لا توجد معايير ويوجد نقص في المعلومات المتعلقة بالسعر والقيمة.

- يفـــترض موظفو الجمارك عادة أن الفواتير التي يقدمها التجار لا تعكس القيم الحقيقية. وبما أن إجراء تقييم البضائع يستغرق عادة ما بين ٥ أيام و١٥ يوماً، فإن التاجر يفضل عادة التخليص بتكلفة أعلى بدلاً من انتظار التحكيم.

- تفـــتقر إجراءات التحكيم إلى الإنصاف نظراً لتمتع إدارة الجمارك بمطلق سلطة تشكيل لجنة إعادة التقييم التي تتألف غالبيتها من موظفي الجمارك.

- هناك نقص في المهارات الفنية المتعلقة بالأنشطة الجمركية وإدارة المخاطر وتقييم البضائع.

٣- القضايا التقنية

- يتوافر لدى الإدارة الجمركية الفلسطينية عدد كاف من الموظفين لأداء مهامها. بيد أن هناك حاجة إلى برامج للتدريب والى تطوير الموارد البشرية في مختلف المجالات.

- إن الأنظمة الحاسوبية التي تستخدمها حالياً سلطات الضرائب التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تساعد على الإدارة الفعالة للنظام الضريبي.

- ما زال عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين يعتبرون معبر الوادي الشمالي (أو جسر الشيخ حسين)، وهو مركز حدودي أردني إسرائيلي، من الناحية الفعلية بمثابة جسر ثالث يمكن استخدامه في التجارة الأردنية - الفلسطينية، بسبب التأخير وسوء المرافق عند الجسرين "المعينين" للتجارة مع السلطة الفلسطينية.
- يفتقر رجال الأعمال الأردنيون والفلسطينيون إلى الوعي بالاتفاقات ومذكرات التفاهم القائمة بين الأردن والسلطة الفلسطينية، وبين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل ومن ثم لا يستفيدون من الفرص التي توفرها.

باء - النقل عبر الطرق وما يتصل به من نقل بري

١- السياسة العامة/البنية الأساسية

- في الفترة من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٨، كان النقل البري هو وسيلة النقل الوحيدة المتاحة للمسافرين والتجار في الأراضي الفلسطينية. وقد تدهورت حالة الجانب الأكبر من شبكة الطرق التي تقتصر على مسارين فقط. ويمر عدد كبير من الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الفلسطينية الهامة أو بينها وبين معابر الحدود بمناطق آهلة بالسكان.

- إن عوامل الانفصال الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسيم الضفة الغربية إلى المناطق ألف وباء وجيم، بالإضافة إلى نقص الموارد المالية، تعتبر جميعها عوامل معوقة لقدرة السلطة الفلسطينية على تطوير شبكة طرقها. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه العوامل تمنع السلطة الفلسطينية من إنشاء شبكة متكاملة بين مناطق السلطة الفلسطينية والبلدان المجاورة.

- ورغم أن شبكة الطرق الحالية تربط المعابر الحدودية بمصر (رفح) والأردن (داميه - واللنبي)، فإن عدداً كبيراً من متعهدي النقل يعتبرون الطرق مرتفعة التكلفة ومبددة للوقت وخطرة.

- وتكاد تكون لإسرائيل سيطرة كاملة على الحدود وعلى التدابير الأمنية المطبقة عند المعابر الحدودية. وتشكل التدابير الأمنية الإسرائيلية مجموعة أخرى من العقبات التي يواجهها متعهدو النقل وشركات الشحن، وتشمل ما يلي:

- يتبع التفتيش الأمني على البضائع والسيارات إجراءً مفصلاً وقد يؤدي إلى تلف البضائع أو هلاكها.

- يجب أن تحصل الشاحنات والعربات المقطورة التي تحتاج إلى دخول مناطق السلطة الفلسطينية على تصريح أمني من الجانب الإسرائيلي، وهي عملية صعبة.

- هناك مغالاة في الشروط الأمنية التي لا تتبع قاعدة منهجية يمكن فهمها والالتزام بها.

وأهم العوامل المؤدية إلى ضعف ترتيبات النقل الأردنية - الفلسطينية هو انعدام التعاون والتنسيق بين شركات النقل الأردنية وشركات النقل الفلسطينية، وبخاصة في مجال النقل البري. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد مرافق دعم متصل بالتجارة بين الأردن والسلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك،

- لا تستخدم مخازن أو *مناطق تخزين* عامة أو خاصة عند الجسور أو على الطريق المؤدي إليها أو بين مركز جمارك عمان والجسور؛

- لا توجد ***خدمات دعم*** للمسافرين أو متعهدي النقل أو سائقي الشاحنات/العربات المقطورة، أو وكلاء التخليص أو التجار على الطرق المؤدية إلى الجسور أو طرق الخروج من الجسور؛

- يندر وجود ***محطات وقود*** لسيارات الشحن وسيارات الركاب بين المحاور الهامة الموجودة داخل الأردن وبين الجسور.

٢- القضايا الإجرائية/المؤسسية

- يعتبر معظم المراقبين إجراءات الحدود والشروط الإدارية بالغة الطول وعالية التكلفة وغير واضحة. وتفرض السلطات الإسرائيلية عدة لوائح وإجراءات أمنية تعقد وتؤخر الصفات التجارية. ويجب أن تعتمد السلطات الإسرائيلية تراخيص السائقين والسيارات.

- إن القيود المفروضة على حركة البضائع بين الضفة الغربية وغزة، بصورة خاصة، تحول عملياً دون التصدير إلى مصر من الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض الصادرات من غزة إلى الأردن أيضاً لتأخير نتيجة لوضع جداول زمنية للقوافل. وكثيراً ما تؤدي عمليات التفتيش الأمنية نفسها إلى تلف البضائع أو أغلفتها.

- قد تعوق التدابير الأمنية أيضا النقل الداخلي للبضائع. فنظراً لعدم انتظام مواعيد القوافل للاعتبارات الأمنية، يستحيل وضع جداول زمنية لخدمات النقل المتصلة بها.

- ينطوي نقل البضائع وفقاً لإجراءات النقل من ظهر إلى ظهر أو إجراءات التفريغ/إعادة التحميل على تكبد تكاليف إضافية. ويتسبب الإجراء أيضا في تلف البضائع والأغلفة وقد يؤدي إلى رفض المستورد للشحنة.

- يشترط على وكلاء الشحن الأردنيين دفع ضرائب على دخول سياراتهم، على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وتناهز الضريبة ١١٨ شاقلاً (٢٠ ديناراً أردنياً) لكل جانب. وهذه الرسوم المفروضة على التحميل والتفريغ عند الجسور مبالغ فيها بالقياس إلى الرسوم التي يفرضها الأردن. وفي حالة حدوث تأخير عند الجسر كنتيجة مباشرة للترتيبات الأمنية الإسرائيلية، يتمسك الإسرائيليون بفرض غرامة تعادل سبعة أمثال السعر المطبق على حالات التأخير في الأردن.

- رغم أن تكاليف الشحن من الأردن إلى مناطق السلطة الفلسطينية تصل إلى الضعف بسبب نظام النقل من ظهر إلى ظهر، لا يستخدم المسؤولون عن مناولة البضائع العابرة إلا جسر الأمير محمد بسبب خلوه من موظفي الجمارك الفلسطينيين. ويتفق معظم وكلاء الشحن على أن تبسيط التدابير الإسرائيلية من شأنه أن يخفض تكاليف النقل بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة.

- يجب أن تحصل جميع المنتجات المصدرة إلى السلطة الفلسطينية على ترخيص سابق للاستيراد من إسرائيل عن طريق الإدارة المدنية، وتعطى جميع البضائع التي يتم شحنها إلى السلطة الفلسطينية تواريخ دخول محددة. وتكلف هذه العملية المصدّر الأردني نحو ٤٠ ديناراً أردنياً تدفع باعتبارها "رسوم تنسيق" على كل ترخيص.

- يوضح متعهدو النقل وأصحاب الشاحنات أن المشاكل التي يواجهها النقل البري تؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل التي ترفع بدورها سعر الصادرات الأردنية إلى السلطة الفلسطينية.

- تتسبب القيود الزمنية المفروضة على الشاحنات والعربات المقطورة لعبور الجسور في عدد كبير من المشاكل.

- ليست كل الطرق متاحة للاستخدام في نقل البضائع من جمارك عمان إلى الجسور.

- إن عدد الشركات المستعدة لنقل البضائع إلى الجسور ليس كبيراً.
- تـــتعرض بضائع أردنية كثيرة للتلف أو الهلاك نتيجة لنظام النقل من ظهر شاحنة إلى ظهر أخرى على جسر الملك حسين.
- يؤدي فرض "مواصفات متشددة" على أنواع أغلفة البضائع التي يمكن دخولها منطقة السلطة الفلسطينية، مثل البضائع المنقولة على منصة نقالة والمعبأة وفقاً لأطوال وطرق تعبئة معينة، إلى زيادة تكلفة نقلها عبر الجسور.
- لا تـــتلاءم معـــدات الفحص والاختبار الإسرائيلية الموجودة على الجانب الفلسطيني مع احتياجات اختبار جميع أنواع العبوات والأغلفة.
- نتيجة لاشتراط إسرائيل بأن تتقيد طرائق النقل البري الأردنية بمواصفات معينة لا يستطيع إلا عدد محدود للغاية من الشاحنات والعربات المقطورة الأردنية الالتزام بهذه القواعد.

في التجارة مع مصر:

- تستدعي التدابير الأمنية إبقاء الشاحنات داخل غرفة الأشعة لمدة تتجاوز الساعة.
- تتفاوت الرسوم على البضائع المستوردة من مصر تبعاً لنقاط الحدود المستخدمة، على النحو التالي: ١٧ في المائة عند نتسانا و ٢٢ في المائة عند رفح (١٧ في المائة + ٥ في المائة لإسرائيل).
- يبلغ الحد الأقصى لأعداد الشاحنات المسموح بها التي يتولى الأمن الإسرائيلي تفتيشها ٢٥ شاحنة يومياً.
- تتطلب خدمات العبور في الجمارك المصرية تقديم الفاتورة الأصلية المصدق عليها.

٣- القضايا التقنية

- هناك حاجة ماسة إلى تحديث أسطول "الشاحنات الخضراء" القديمة والهالكة.
- يفـــتقر جـــانب السلطة الفلسطينية من المعابر الحدودية إلى المرافق الملائمة، مثل المخازن والمستودعات الجمركية ومكاتب البريد.
- لا توجـــد مـــرافق تخزين لوكلاء الشحن الأردنيين على الحدود. ولا يشكل مرفق التفريغ وإعادة التحميل الحالي عند جسر الأمير محمد منطقة تخزين ملائمة. ولا يجد وكلاء الشحن مفراً من استخدام المرافق الموجودة عند جسر الشيخ حسين، وهو ليس معبراً للحدود الأردنية - الفلسطينية.

في التجارة مع مصر:

- تخـــلق الإجراءات الأمنية الإسرائيلية صعوبات أمام الصادرات المصرية المتجهة إلى مناطق السلطة الفلسطينية كما تتحكم في أنواع البضائع التي ينبغي تخليصها ودخولها.
- تتســـبب طـــرق الفحص الإسرائيلية للبضائع في تلف البضاعة في بعض الأحيان، ولا سيما من الفواكه والخضروات الطازجة، نتيجة لتمرير قضيب حديدي داخل البضائع.
- تسري الإجراءات نفسها على الواردات والصادرات.

- يوجد نقص في التنسيق والاتصال والتوجيهات الإجرائية.

جيم - الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة

١- الاتصالات في السلطة الفلسطينية: قضايا السياسة العامة والقضايا التقنية وقضايا التعاون

يمكن عزو المشاكل المرتبطة بأنظمة الاتصالات المتطورة إلى المنتفع، أو مقدم الخدمة، أو إلى تعقيد النظام نفسه.

- تعتبر التكاليف المتصلة بهذه الخدمات باهظة عادة، وبخاصة فواتير الهاتف. وحتى عهد قريب، كانت فواتير الهاتف باللغة العبرية غالباً ولم تكن مفصلة.

- معظم أسعار الاتصالات الهاتفية المطبقة في السلطة الفلسطينية مماثلة للأسعار المطبقة في إسرائيل. بيد أنه تتوافر لدى الإسرائيليين عدة هيئات مقدمة للخدمة تقوم بعرض خيارات مختلفة، وبخاصة لمكالمات المسافات الطويلة. وفي الوقت ذاته، لا يوجد تعريف واضح للمكالمات الداخلية في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية. وفي إسرائيل، تطبق نفس الأسعار على المكالمات الداخلية التي تتم بين مدن تستخدم رقم المنطقة نفسه.

- يشكو مستخدمو شبكة إنترنت أيضاً من الرسوم؛ بيد أن مشاكلهم الرئيسية قد تكون مرتبطة بافتقارهم إلى المعرفة أو المهارة الكافية لاستخدام الشبكة. وتشكو بعض المشاريع من نقص مقدمي خدمة الاتصالات المهرة. ويذكر عدد كبير من المنتفعين بالخدمة أن الاتصالات عبر أجهزة الهاتف المحمولة ليست دائمة الوضوح.

- رغم أن متوسط فترة انتظار الاتصال قد انخفض بشكل كبير في المدن الرئيسية، ما زال عدد كبير من المناطق الريفية يعاني من عمليات التأخير الطويلة. ويرجع ذلك إلى التأخير في أعمال التركيب التي تقوم بها شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL).

٢- المعلومات التجارية من أجل التجارة في مناطق السلطة الفلسطينية: القضايا التقنية

تعرف المعلومات التجارية تعريفاً عاماً بأنها "جميع المعلومات اللازمة للمؤسسات للتخطيط من أجل التسويق الدولي وتنفيذه ورصده بكفاءة". ويمكن أن يساعد توافر المعلومات التجارية من أجل التجارة في اتخاذ قرارات فورية تنفيذية واستراتيجية على حد سواء.

- بيد أن سوق المعلومات التجارية من أجل التجارة في المناطق التابعة للسلطة الفلسطينية ليست سوقاً راسخة بعد. ولا يوجد تكافؤ بين الطلب على المعلومات المتصلة بالتجارة وعرضها. ولا يوجه الموردون اهتمامهم نحو الطلب؛ بل إنهم يوفرون المعلومات تبعاً لكل حالة على حدة. ويفتقر المنتفعون النهائيون، ومنهم معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إما إلى الوعي بأهمية المعلومات للتجارة الكفوءة أو للموارد التي تسمح لهم بدفع ثمنها.

- تشكل المعلومات التجارية من أجل التجارة مفهوماً حديثاً نسبياً في السلطة الفلسطينية وتتطلب تطويراً بالنظر إلى عدم كفايتها وعدم دقتها وعدم اكتمالها. ويتولى عدد كبير من مختلف المؤسسات توفير المعلومات المتصلة بالتجارة، الذي لا يتم مركزياً. ويميل بعض موظفي القطاع العام إلى معالجة المعلومات باعتبارها سرية ويترددون في نشرها. ونظراً لعدم وجود نظام للتنسيق بين الوزارات، فإن معظم المعلومات إما ناقصة أو غير متسقة.

- أعرب عدد كبير من التجار في مناطق السلطة الفلسطينية عن استعدادهم للتصدير إذا ما سنحت الفرصة المناسبة. بيد أن شـــاغلهم الرئيسي فيما يتعلق بالمعلومات التجارية من أجل التجارة هو التوصل إلى مصادر مواد أولية أقل تكلفة. ولا تعتـــبر الوزارات والغرف التجارية مصادر موثوقاً بها للمعلومات التجارية من أجل التجارة وعلاقة التجار بهذه المؤسسات هي غالباً علاقة إدارية.

- لا ينـــتفع التجار بالكامل من شبكة إنترنت كمصدر للمعلومات التجارية من أجل التجارة ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى افـــتقارهم إلى المهـــارات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيا. وهم يفضلون السفارات، ووكلاء التخليص ووكلاء الشحن كمصادر للمعلومات.

- تقييم المعلومات:

  - يشير التجار إلى أن معظم المعلومات التي يحصلون عليها من القطاع العام محدودة وغير منشورة .

  - معظم المعلومات المتصلة بالتجارة مشوشة ومتناثرة.

  - لا توجد منشورات متخصصة في التجارة.

  - لا يوجـــد اتســـاق في كثير من الأحيان بين مصادر البيانات الإحصائية المتعلقة بالأنشطة التجارية. فمثلاً، هناك تعارض بين البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بشأن التجارة الخارجية وتلك التي توفرها مصادر البيانات الأخرى التابعة للسلطة الفلسطينية.

  - يشوب سوء التنظيم قواعد البيانات الحالية.

  - لا تنشر المعلومات المتعلقة بالأسواق والمعارض التجارية بتوقيت ملائم.

  - لـــم يتم الإعلام بشكل كاف عن الاتفاقات التجارية المبرمة بين السلطة الفلسطينية والبلدان الأخرى. ويشير عدد كبير من التجار إلى أنهم قد علموا بهذه الاتفاقات عن طريق الاتصالات الشخصية.

٣- تعـــاون الســـلطة الفلســـطينية مع الأردن في المعلومات التجارية من أجل التجارة: قضايا السياسة العامة والقضايا التقنية

- إن قطاع المعلومات المتعلقة بالتجارة والأعمال التجارية في الأردن هو قطاع ناشئ مهم يساهم بما يزيد على ٣٥ في المائـــة فـــي نمـــو قطاعات الخدمات في الأردن. ومصادر المعلومات المتصلة بالتجارة هي بصورة أساسية الغرف التجارية والصناعية والشركة الأردنية لتطوير الصادرات والمراكز التجارية. والمركز الوطني للمعلومات هو الوكالة الرسمية المسؤولة عن تطوير وإدارة نظام المعلومات الوطني (الشبكة الداخلية) بالأردن.

- تقـــوم جمعيـــة رجـــال الأعمـــال الأردنيين بدور المؤسسة الشقيقة للمؤسسات التجارية الفلسطينية في منطقة السلطة الفلســـطينية. وكانت هذه الرابطة هي أول منظمة تجارية أردنية تشرع في بناء علاقات مع رجال الأعمال في منطقة السلطة الفلسطينية. وقد نظمت المؤتمر الأردني الفلسطيني الأول في عمان في ٥ و٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووقعت الـــرابطة مع نظيرها في منطقة السلطة الفلسطينية بروتوكول مجلس الأعمال الأردني - الفلسطيني المشترك في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥.

- يشكل بروتوكول عام ١٩٩٥ إطاراً عاماً للتعاون بين رجال الأعمال الفلسطينيين ونظرائهم الأردنيين. ورغم أن البروتوكول قد حمل رسالة واضحة إلى رجال الأعمال على الجانبين بنية العمل من أجل التنسيق السوقي في مجال التجارة والاستثمارات والخدمات، فلم تتخذ حتى الآن أي تدابير في هذا الصدد.

- توجد أطر للتعاون بين الأوساط التجارية الأردنية والأوساط التجارية الفلسطينية على أعلى المستويات، ولكن هناك بطء في وضع ترتيبات محددة.

- وعززت رابطة التجارة الأردنية، منذ إنشائها في عام ١٩٨٩، النمو القائم على التصدير. وتعتقد الرابطة، وهي إحدى أنشط المنظمات المعنية بترويج التجارة في الأردن، أن السوق الفلسطينية تبشر بفرص ممتازة للمصدرين الأردنيين. وتضع الرابطة استراتيجيات وخططاً لمساعدة المصدرين الأردنيين على دخول أسواق جديدة. وتضم الرابطة ٨٠ عضواً يمثلون ٧٨ في المائة من القيمة الإجمالية للصادرات الأردنية.

- بيد أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تعطى فرصة المشاركة في مناسبات ترويج المعلومات التجارية من أجل التجارة. ونظراً لعدم اتاحة قدر كبير من المعلومات لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فإنه يتعذر عليها معرفة الفرص التجارية داخل الأردن وخارجه. ولذا يجب نشر المعلومات المتصلة بالتجارة على نطاق أوسع في البلد قصد اطلاع عدد أكبر من المؤسسات على التطورات بصفة مستمرة.

- لا توجد أمثلة للتعاون بين الشركات الأردنية والشركات الفلسطينية في مجال المعلومات المتصلة بالتجارة. ومن ثم يجهل المستخدمون النهائيون على الجانبين الفوائد المترتبة على إقامة مشاريع تجارية مشتركة لتوسيع شبكاتهم التسويقية. وتنص الاتفاقات والبروتوكولات على الحاجة إلى تبادل المعلومات وقواعد البيانات ولكن لم يحرز تقدم كبير من الناحية العملية.

- تذكر بعض الشركات الأردنية أن الصادرات الأردنية من البرامج والمعدات والوحدات الطرفية الحاسوبية إلى السلطة الفلسطينية تشكل أمثلة للتعاون. والواقع أن الصادرات من المنتجات الحاسوبية لا تضيف شيئاً ما لم تستعمل في الخدمات المتصلة بالتجارة. ولا توجد حتى قنوات غير رسمية لتقاسم وتبادل الفرص التجارية بين الأردن والسلطة الفلسطينية. ويضعف انعدام التعاون إمكانيات التجارة بين الجانبين.

٤ - تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر في مجال الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة: القضايا التقنية

- لم يألف التجار المصريون دفع ثمن الحصول على المعلومات التجارية. وسوق المعلومات مجزأة وليست موجهة نحو تيسير مصادر جديدة للواردات.

- أصبحت المعارض التجارية نشاطاً تجارياً مجزياً، في السنوات الأخيرة، في مصر. واكتسبت الشركات المتخصصة في تنظيم المعارض التجارية خبرة واسعة، محلياً وخارجياً على حد سواء، مع تنظيمها لمعارض متخصصة في معظم الحالات. ومن الناحية العملية، تعتبر المعارض التجارية المورّد التجاري الوحيد للمعلومات المتصلة بالتجارة في مصر، نظراً لعدم بلوغ المصادر الأخرى مرحلة كافية من التطور.

- يتعامل عدد كبير من الرابطات والكيانات التجارية مع المعلومات المتصلة بالتجارة في مصر. بيد أن معظمها يوفر معلومات عامة عن الاحصاءات والأخبار واللوائح التجارية ولا يقوم إلا عدد محدود منها بنشر معلومات مفيدة. وتستخدم معظم هذه الرابطات كمحافل لأعضائها وليس كهيئات توفر المعلومات المتعلقة بالاحصاءات التجارية والاتجاهات في السياسة التجارية.

- تقوم الحكومة بدور حاسم في توفير المعلومات المتصلة بالتجارة في مصر. وتسيطر وكالات القطاع العام على عرض المعلومات التجارية من أجل التجارة وتوفرها عادة بالمجان.

- تتيح النقاط التجارية التي أنشئت في مصر بمساعدة الأونكتاد عدداً من الخدمات لأعضائها. ويمكن تقسيم الخدمات تقسيماً عاماً إلى خدمات تيسير التجارة وخدمات معلومات التجارة الالكترونية. والنقاط التجارية المصرية متصلة بشبكة تضم ٣٦ عضواً تعرف باسم شبكة الممثلين التجاريين التي تعتمد على خدمات AT&T في تبادل المعلومات. والنقاط التجارية المصرية متصلة في الوقت ذاته اتصالاً مباشراً بالشبكة العربية لمعلومات التجارة.

- وتواجه النقاط التجارية المصرية عدداً من المشاكل التي تمنعها من أداء خدماتها بكفاءة. وأهم مشكلة هي نقص التمويل اللازم لتوسيع خدماتها. وقد وفرت الحكومة والمنظمات الدولية التمويل اللازم لاقامتها، مع الترتيب لبلوغها مرحلة الاكتفاء الذاتي في نهاية المطاف. وقد ثبتت صعوبة ذلك نظراً لأن معظم أعضائها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تستطيع دفع الرسوم.

- من الناحية العملية، لم تتخذ السلطة الفلسطينية أي خطوات لربط شبكة اتصالاتها بالشبكة المصرية. وأسعار الاتصال بالسلطة الفلسطينية من مصر بالغة الارتفاع، وتكاد تصل إلى ضعف أسعار الاتصال من مصر بأي بلد عربي آخر. فتكلفة الاتصال برام الله من القاهرة تزيد على تكلفة الاتصال بلندن أو باريس.

- لا توجد مؤشرات لأي تعاون فعلي بين السلطة الفلسطينية وأي من موردي الخدمات المتصلة بالتجارة، وإن كانت النقاط التجارية المصرية قد اقترحت إقامة صلة بالنقطة التجارية في رام الله، في فلسطين.

رابعاً - تعزيز التعاون في الخدمات المتصلة بالتجارة قصد وضع خطة عمل دون إقليمية

كشفت البحوث القطاعية المفصلة التي أجريت في إطار هذا المشروع مجموعة كبيرة من المجالات التي تتطلب عملاً من الحكومات ومقرري السياسات في القطاع الخاص للشركاء الثلاثة. وفي إطار كل قطاع تم بحثه، تعرض التوصيات مصنفة تبعاً لنوع العمل المطلوب. وفي حلقة عمل رام الله، المعقودة لمناقشة هذا التقرير ومرفقاته، اختار المشتركون بعضاً من العناصر التالية في "الاستنتاجات المتفق عليها" التي قاموا بوضعها (المرفق الأول).

ألف - المعاملات والإجراءات الجمركية

في هذا القطاع، ترد توصيات المشروع تبعاً لما يلي:

- العمل على مستوى السياسة العامة
- الاصلاح التقني والإجرائي
- التنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية
- الخدمات الاستراتيجية المتصلة بالتجارة.

١- العمل على مستوى السياسة العامة

(أ) تعزيز الإشراف والرقابة الفلسطينيين على التجارة مع كل من الأردن ومصر، ومع إسرائيل، بغية ضمان تنسيق المعاملات الجمركية وتحصيل الإيرادات لصالح جميع الأطراف المعنية.

(ب) تدعيم عملية تحصيل الايرادات الجمركية الفلسطينية، وبخاصة مقاصة الايرادات مع إسرائيل.

(ج) ينبغي إعادة النظر في حساب ضريبة المبيعات الأردنية المطبقة على الصادرات الفلسطينية فيما يتعلق بالبضائع المدرجة في القائمتين ألف ١ وألف ٢.

(د) ينبغي أن تنظر السلطة الفلسطينية في شكاوى رجال الأعمال الأردنيين المتعلقة بارتفاع تكلفة الحواجز الجمركية الفعلية التي تجعل تبادل البضائع فوق طاقة المستوردين والمصدرين في الأردن والسلطة الفلسطينية.

(ه) إنشاء مكتب تجاري محوسب مشترك تكون له فروع في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ويستطيع جمع المعلومات وإجراء الدراسات الخاصة التي تهم الأطراف الثلاثة.

(و) إنشاء لجنة تقنية ثلاثية مشتركة للعمل على تنسيق المواصفات والمعايير في المجالات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك الإجراءات وعمليات التفتيش والمواصفات والاستمارات وإصدار الشهادات.

(ز) يمكن أن ينظر الأردن والسلطة الفلسطينية في إبرام اتفاق لتنسيق التخليص الجمركي والشحن قصد إبرام اتفاقات تعاونية مسموح بها وتعزيز الخدمات المشتركة على الجانبين. ويمكن توسيع نطاق اتفاق التنسيق المقترح بحيث يشمل مصر. ويمكن أن تقوم الإدارات الجمركية للمشتركين الثلاثة بالتنسيق المباشر بالحاسوب فيما بينها لتيسير وتبسيط اللوائح والإجراءات الجمركية في مجال تجارة المرور العابر والصادرات والواردات المباشرة وعمليات التخليص؛ والتصدي لقضايا النقل البري؛ والتوصل إلى اتفاق بشأن الجمارك والمراكز الحدودية.

٢- الإصلاح التقني/الإجرائي

(أ) إقامة مركز للتخليص الجمركي عند جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد، بالإضافة إلى المركز الوحيد الموجود في مركز جمارك عمان.

(ب) تبسيط توثيق الواردات/الصادرات الفلسطينية وجعله مركزياً.

(ج) إقامة مناطق حرة على الحدود بين الأردن والسلطة الفلسطينية ومصر. وينبغي توفير تسهيلات مالية لجذب استثمار القطاع الخاص.

(د) ينبغي أن تكون دائرة الجمارك التابعة للسلطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن البضائع التي تدخل إلى منطقة السلطة الفلسطينية من الأردن أو مصر، مع اقتصار مسؤولية إسرائيل على أمنها فقط.

(ه) ينبغي أن تتقيد البضائع التي تدخل منطقة السلطة الفلسطينية من الأردن ومصر بالمعايير والمواصفات الفلسطينية. ولا يوجد على ما يبدو أي مبرر واضح لاشتراط إقرار إسرائيل للمواصفات.

(و) يعتبر عدد كبير من المصدرين الأردنيين التدابير التالية أساسية لحل المشاكل:

- يجب أن يتم تخليص البضائع عند الجسور.

- يجب أن تقبل إسرائيل شهادات الجودة والاختبار الأردنية.
- يجب تبسيط إجراءات إصدار شهادات المنشأ.
- يجب كذلك تبسيط التدابير المتعلقة بإصدار تراخيص الاستيراد والتصديق عليها.

(ز) هناك عدد من التحسينات التي ينبغي إدخالها على المعاملات الجمركية بين مصر والسلطة الفلسطينية:

- تبسيط الإجراءات لتقليل تكاليف الصفقات.
- إعادة النظر في إجراءات معالجة الإقرارات الجمركية المطبقة حالياً قصد التخلص من الخطوات والتحويلات غير الضرورية بين المكاتب.
- وضع طرق أنسب لحساب الأسعار تتمشى مع التطورات في الأسواق العالمية.
- تجنب المبالغة في تقييم الشحنات في حالات الخطأ والسهو.
- توسيع نطاق استخدام الحواسيب بحيث يشمل خطوات أخرى في عملية التخليص.
- تدعيم التعاون بين مختلف الوكالات المسؤولة عن الإفراج النهائي.
- من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها إنشاء نموذج لـ"مصلحة المعاملات المجملة" لتخليص الصادرات والبضائع العابرة الفلسطينية باستخدام وثائق محوسبة مبسطة؛
- تعجيل عملية ربط الجمارك على حدود رفح بالشبكة الحاسوبية للجمارك المصرية وتعديل الإجراءات على حدود رفح.
- يمكن أيضاً إقامة صلات منتقاة عبر الحدود، تبعاً لمدى توافق البرامج الحاسوبية مع الأنظمة الجمركية للسلطة الفلسطينية.

٣- التنمية المؤسسية وتنمية الموارد البشرية

(أ) الاستمرار في برامج تدريب موظفي الجمارك الفلسطينية وتعزيز التفاعل مع موظفي الجمارك الأخرى عن طريق حلقات العمل المشتركة.

(ب) تنظيم برامج تدريب على التخليص الجمركي، وإجراءات منظمة التجارة العالمية، والتقييمات الجمركية، واستخدام الحاسوب والمعلومات الإلكترونية. وقد يكون من المفيد أيضاً تبادل موظفي الجمارك لأجل قصير.

(ج) حوسبة إدارة وتنظيم الجمارك الفلسطينية.

(د) يمكن أن تعقد سلطة الجمارك في كل طرف و/أو الهيئات المتصلة بها حلقات عمل في البلدين/الاقليمين الآخرين لوكلاء التخليص ورجال الأعمال المهتمين.

(ه) إنشاء إدارة معلومات داخل دائرة الجمارك الفلسطينية للرد على الاستفسارات الأردنية والمصرية. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالإدارة المختصة/الموظف المختص متاحة للجميع. ويمكن أن يسري ذلك أيضاً على الأردن ومصر.

٤- الخدمات الاستراتيجية المتصلة بالتجارة

(أ) إن تطبيق أو اعتماد حلول جزئية بدلاً من إيجاد حل شامل لن يكون مفيداً في الأجل الطويل.

(ب) يجب تصميم "نظام" واضح وشفاف للتجارة المتبادلة بين السلطة الفلسطينية ومصر والسلطة الفلسطينية والأردن وتشغيل هذا النظام. وأي نظام جديد للتجارة بين مصر والأردن والسلطة الفلسطينية يجب أن يتصدى لجميع القضايا مجتمعة. ويجب أن يكون نظام التجارة المتبادلة بين الأردن والسلطة الفلسطينية قادراً على تمييز تجارة الجانبين مع إسرائيل بسهولة.

(ج) يجب أن تسعى السلطة الفلسطينية إلى دمج جميع الإجراءات والمعاملات والتدابير والتوجيهات واللوائح المنظمة للنقل البري وتخليص البضائع وإدارة الجمارك والوثائق التحضيرية في "تشريع ملزم واحد".

(د) تشكل مواءمة التشريعات الاقتصادية والتجارية بين الشركاء الثلاثة ضرورة أساسية في ميادين مثل اللوائح المنظمة للاستثمار، وتسجيل الشركات، والإجراءات الجمركية، والنقل، والمعايير، والسياحة، وحركة الأشخاص والبضائع.

باء - النقل عبر الطرق والنقل البري

فيما يلي فئات التوصيات المتصلة بهذا القطاع:

- البنية التحتية للنقل
- الإجراءات الإدارية وإجراءات الحدود
- تنشيط تعاون السلطة الفلسطينية مع الأردن في مجال النقل
- تنشيط تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر في مجال النقل
- القضايا الاستراتيجية المتصلة بالتعاون في مجال النقل

١- البنية التحتية للنقل

(أ) يتعين على السلطة الفلسطينية، بمساعدة من المانحين الدوليين، أن تبذل مزيداً من الجهد لتحسين البنية التحتية للنقل، وبخاصة شبكات طرقها.

(ب) ينبغي أن يكون وضع علامات الطرق وترقيمها متفقاً مع الأنظمة المطبقة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع التقيد بالمعايير الدولية.

(ج) تتطلب وصلات وتقاطعات الطرق مزيداً من الاهتمام فيما يتعلق بعلامات الطرق واتجاهاتها وإضاءتها.

(د) ينبغي أن تتأهب السلطة الفلسطينية للتطورات في ميادين النقل المتعدد الوسائط وأنظمة الحاويات وبخاصة في مطار ومرفأ غزة الدوليين.

(ه) ينبغي وضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم للنقل على نحو يتفق مع المبادئ وأفضل الممارسات الاقليمية والدولية في ميدان النقل.

٢- الإجراءات الإدارية وإجراءات الحدود

(أ) ينبغي تطوير الشاحنات، ولا سيما الشاحنات الخضراء، وبذل الجهود لإقناع إسرائيل بالوفاء بهذا المطلب التقني العاجل.

(ب) ينبغي أن تطبق إسرائيل إجراءات تفتيش أعلى كفاءة وقابلية للتطبيق من الناحية العملية، باستخدام أدوات متقدمة تكنولوجياً.

(ج) سيؤدي "العبور الآمن" بين غزة والضفة الغربية، متى نُفذ، إلى زيادة التجارة مع الأردن ومصر، نتيجة لتيسير إجراءات التفتيش عند إيريز ورفح ودامية واللبني.

(د) ينبغي تحسين المرافق والخدمات الموجودة عند المعابر الحدودية أو بالقرب منها. وينبغي إنشاء مخازن ومطاعم ومصارف ومكاتب بريد وشركات تأمين ومواقف سيارات واستراحات.

(هـ) ينبغي تمديد ساعات العمل عند المعابر الحدودية، وبخاصة خلال الصيف، للسماح لمزيد من السيارات بالعبور.

(و) ينبغي الاستعاضة عن إجراءات النقل "من ظهر إلى ظهر" بطريقة أعلى كفاءة من شأنها تقليل الوقت والجهد والتكاليف والسماح لمزيد من السيارات بتفريغ حمولتها في مكان وصول أنسب.

(ز) يوصى باستخدام طريقة النقل من نقطة إلى نقطة. وقد تدرس السلطة الفلسطينية ومصر والأردن إمكانية إنشاء مواقع معينة خارج المناطق الحدودية لعمليات التفتيش الجمركية والأمنية. بيد أن هذه الطريقة ينبغي أن تحل على الدوام محل ترتيبات النقل "من الباب إلى الباب".

(ح) بالإضافة إلى طريقة النقل من نقطة إلى نقطة، يمكن إنشاء مخازن فلسطينية - أردنية ومخازن فلسطينية - مصرية بالقرب من المعابر الحدودية لتعجيل عملية التجارة وتقليل التكاليف.

(ط) ينبغي إنشاء المستودعات الجمركية عند الحدود لتيسير الإجراءات وتقليل المخاطر والتكاليف.

(ي) ينبغي السماح بفتح مختبرات المعايير الفلسطينية إما عند المعابر الحدودية أو بالقرب منها لاستخدامها في اختبار المنتجات تبعاً للمعايير الفلسطينية للرقابة على الجودة.

(ك) ينبغي تدريب مقرري السياسات والمديرين بوزارة النقل في السلطة الفلسطينية في مجال عمليات النقل الدولي الحديثة ومبادئ وممارسات التجارة والنقل.

٣- تعاون السلطة الفلسطينية مع الأردن في مجال النقل

(أ) اتفقت لجنة النقل الأردنية الفلسطينية، في اجتماعها الذي عقدته في غزة في الفترة ما بين ٦ و٨ آذار/مارس ١٩٩٧، على عقد سلسلة من الاجتماعات لتأكيد المواقف الأردنية والفلسطينية ورفض نظام النقل من ظهر إلى ظهر. وأقرت اللجنة الأردنية - الفلسطينية العليا عدداً كبيراً من توصيات هذه اللجنة الفرعية أثناء اجتماعها في عمان في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لمناقشة القضايا المعلقة في مجال التجارة الأردنية - الفلسطينية. واتفق الجانبان على التوصيات التالية التي لم يُنفذ جانب كبير منها بعد:

- ينبغي تدعيم نظام النقل من باب إلى باب بين الأردن والسلطة الفلسطينية.
- ينبغي الاستعاضة عن نظام النقل من ظهر إلى ظهر بنظام نقل من نقطة إلى نقطة بصفة تجريبية في محطات التحميل التالية في الأردن:

* مركز جمارك عمان

* مركز جمارك المنطقة الحرة في الزرقاء

* مركز الجمارك في منطقة الحسن الصناعية

* مركز جمارك العقبة

- وينبغي تعيين محطات التفريغ التالية في المناطق الفلسطينية:

* أريحا (لجميع البضائع)

* محطة غزة/كارني (لأنواع معينة من البضائع)

- ينبغي أن تجرى عمليات التفتيش والفحص داخل الأردن فيما يتعلق ببضائع وشاحنات التصدير من الأردن إلى مناطق السلطة الفلسطينية وينبغي أن تتولى السلطات الأردنية المختصة منح شهادات التفتيش الأمني.

- ينبغي أن تتولى جمارك السلطة الفلسطينية عند معابر حدودية محددة إجازة مرور البضائع المصدرة من الأردن إلى السلطة الفلسطينية.

- ينبغي أن تسير الشاحنات في قوافل إلى المعابر الحدودية أو منها إلى محطات التفريغ في السلطة الفلسطينية.

- ينبغي عدم فرض حصص على عدد القوافل/الشاحنات وعلى كميات/نوعيات البضائع المنقولة عن طريق المعابر الحدودية.

- ينبغي عدم تحصيل رسوم أو ضرائب على الشاحنات أو من السائقين عند المعابر الحدودية.

- وافق الأردن على تنفيذ اتفاق للسماح للشاحنات الفلسطينية التي تنقل بضائع بين الجانبين بالدخول والخروج بلوحات معدنية وطنية.

- اتفق أيضاً على أن تكون ساعات العمل على الجسور من الساعة ٨/٠٠ حتى الساعة ٢٤/٠٠ يومياً.

٤- تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر في مجال النقل

(أ) ينبغي إقامة مرافق للتخزين داخل المنطقة الجمركية، والتخزين الخاص خارج المنطقة الجمركية ومكاتب لوكلاء الشحن؛ وبالإضافة إلى ذلك توجد حاجة إلى توفير استراحة ومرفق اتصالات حديث عند الحدود.

(ب) ينبغي تحسين الرقابة الأمنية المشتركة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لتجنب التأخير بلا مبرر والتدخل التعسفي في التدفقات التجارية لأسباب متصلة بالأمن.

(ج) ينبغي تمديد ساعات العمل حتى الساعة ١٦/٠٠ شتاءً والساعة ١٨/٠٠ صيفاً.

(د) ينبغي السماح لشركات القطاع الخاص بتأجير معدات المناولة (مثل الرافعات المشعبة والونشات) بغية تيسير نظام من ظهر إلى ظهر بصفة مؤقتة.

(هـ) ينبغي تطوير المرافق الحدودية في رفح بالفصل بين المنطقة الجمركية للبضائع والمنطقة الجمركية للمسافرين.

(و) ينبغي إقامة مخازن جمركية لتجنب غرامات التأخير.

(ز) يرغب رجال الأعمال في شمال سيناء في إقامة شركة خدمات مشتركة مصرية - فلسطينية لتأمين الخدمات من الباب إلى الباب، بما في ذلك خدمات التحميل والتفريغ ومرافق التخزين على الجانبين، بالإضافة إلى التخليص الجمركي والنقل البري بغية التغلب على المشاكل الحالية.

٥- القضايا الاستراتيجية المتصلة بالتعاون في مجال النقل

(أ) ينبغي مواءمة المبادئ التوجيهية الإدارية وتعليمات تفسير السياسات واللوائح. ويمكن مواءمة جميع الصيغ المتعلقة بمنح التراخيص لمقدمي الخدمات والمستوردين والمصدرين ومتعهدي النقل وغير ذلك من المهن بحيث تتلاءم مع احتياجات البلدان الأخرى.

(ب) سيؤدي تطبيق عدد من المعايير والقواعد الدولية إلى زيادة قدرة الشركاء على تطبيق آليات السوق الدولية.

(ج) لا يعدو البروتوكول الأردني - الفلسطيني المتعلق بالنقل البري كونه تعبيراً عن نية التنسيق لا التعاون. وتجاهلت لجنة النقل الرسمية المشتركة بين الأردن والسلطة الفلسطينية ضرورة دخول الشركات على الجانبين في اتفاقات بشأن ترتيبات النقل البري الخاصة. بيد أن هناك حاجة إلى أن ينظر الأردن والسلطة الفلسطينية في وضع بروتوكول أو اتفاق آخر يسمح لمتعهدي النقل من القطاع الخاص بالقيام بدور أكثر فعالية في تعزيز الخدمات اللوجستية التجارية بين الأردن والسلطة الفلسطينية.

(د) ينبغي أن تنظر مصر والأردن والسلطة الفلسطينية في توقيع اتفاق ثلاثي للتعاون في مجال اعتماد لوائح وإجراءات متسقة تحكم تنظيم النقل البري. ومن شأن هذا الاتفاق أن يوسع المساحة الجغرافية المتاحة لمتعهدي النقل والشحن للقيام بمزيد من الأنشطة التجارية الثلاثية الأطراف في هذا القطاع.

(ه) ينبغي أن يعتمد الاتفاق المقترح تدابير تسمح لعمليات النقل الخاصة بالتعاون وإنشاء الشركات المشتركة والقيام بأنشطة مشتركة في مجال التجارة والنقل. وينبغي أن يستهدف أيضاً تشجيع التنسيق بين الهيئات الخاصة المعنية بتنظيم أنشطة النقل البري ووضع ضوابط لها.

جيم- الاتصالات والمعلومات التجارية من أجل التجارة

ينقسم هذا الفرع الأخير من التوصيات، على النحو الأنسب، إلى الفئات التالية:

١- التوصيات المتعلقة بالعمل على مستوى السياسة العامة

٢- التوصيات المتعلقة بالتحسينات التقنية

٣- التوصيات المتعلقة بتنمية المؤسسات والموارد البشرية

٤- القضايا الاستراتيجية والتعاون: التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١- العمل على مستوى السياسة العامة

(أ) ينبغي إحياء الاتفاقات البريدية المبرمة في عام ١٩٩٥ بين السلطة الفلسطينية والأردن والسلطة الفلسطينية ومصر، على التوالي. وينبغي ألا تتدخل إسرائيل في الاتصال البريدي الحر المباشر بين هؤلاء الأطراف. وسيعجل ذلك عملية الاتصال ويبني جسوراً من الثقة والائتمان لدى التجار في البلدان/الأقاليم الثلاثة في استخدام هذه الطريقة.

(ب) توجـــد ضرورة لتدعيم الربط في مجال الاتصالات بين مصر والسلطة الفلسطينية. وينبغي أن يستجيب مسؤولو هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية المصرية لطلب السلطة الفلسطينية بتشغيل كابل رفح لتيسير التجارة بين مصر والسلطة الفلسطينية. ويمكن أن تعمل لجنة مشتركة على إزالة أي عقبات سياسية أو أمنية متبقية.

(ج) هناك حاجة إلى إبرام اتفاق لتخفيض رسوم الاتصالات الهاتفية وزيادة حركة الاتصال بين مصر والسلطة الفلسطينية. وينـــبغي توفيـــر أســـعار خاصة لموردي الخدمات المتصلة بالتجارة للتشجيع على زيادة التعاون وتيسير التجارة بين السلطة الفلسطينية ومصر.

(د) ينبغي أن توفر وزارات السلطة الفلسطينية إحصاءات وبيانات عن التجارة الخارجية على نحو متسق لتيسير توحيدها من جانب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وهذا يستلزم مزيداً من التنسيق بين الوزارات والجهاز لتجنب البيانات المتعارضة وتقليل الازدواج.

٢- التحسينات التقنية

(أ) ينبغي أن تعجل شركة الاتصالات الفلسطينية العمل على استكمال تطوير شبكة الاتصالات الوطنية. ومن شأن هذا أن يقلل الاعتماد على الشبكات الإسرائيلية ويزيد من القيمة المضافة.

(ب) ينبغي بدء العمل في بناء محطة سواتل لخدمات الاتصالات من أجل توفير خدمات المعلومات لجميع أنواع المنتفعين من القطاعين العام والخاص.

(ج) ينبغي أن تنظر شركة الاتصالات الفلسطينية في تخفيض رسوم الاشتراك لتشجيع مزيد من الناس على طلب توصيلهم بشبكاتها.

(د) ينبغي تشجيع المواقع التجارية على شبكة إنترنت. وينبغي أن ينظر التجار في إنشاء صفحات لنشاطهم التجاري على شبكة إنترنت للإعلان عن أنفسهم وزيادة فرصهم في تلقي اتصالات من المهتمين من هيئات وتجار.

(هـ) إن وضـــع بيانـــات مستوفاة عن مؤشرات الاتصالات بالغ الأهمية لشركة الاتصالات الفلسطينية ووزارة الاتصالات، وللجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لأنه سيساعد صانعي القرارات في وضع خططهم.

(و) يمكن أن تقوم المنظمات الدولية بدور أفضل إذا ما تخاطبت مع المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم بلغتها. ويوصى بترجمة أهم المعلومات المتصلة بالتجارة الدولية إلى اللغة العربية.

(ز) ينبغي توفير المعلومات المتصلة بالتجارة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بسعر معقول. ويمكن أن تقوم الغرف التجارية ورابطات الأعمال التجارية بدور رئيسي في هذا الصدد.

٣- تنمية المؤسسات والموارد البشرية

(أ) ينـــبغي أن تستمر شركة الاتصالات الفلسطينية، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، في توفير دورات تدريبية للموظفين في القضايا الإدارية والتقنية.

(ب) ينـــبغي تـــنظيم حلقات عمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالتنسيق مع الغرف التجارية، بغية إظهار أهمية شبكة إنترنت والتجارة الإلكترونية في تنمية علاقات تجارية كفؤة.

(ج) من المهم أهمية حاسمة تحسين نوعية الخدمات والمهارات التقنية للمشغلين.

(د) ينبغي توعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بفوائد المعلومات فيما يتعلق بالتجارة وذلك عن طريق عقد حلقات دراسية وحلقات عمل موجهة نحو هذا الهدف. ويوصى بالتنسيق بين القطاعين الخاص والعام ويمكن أن تقوم الغرف التجارية بدور حاسم في هذا الصدد.

(هـ) ينبغي تنظيم حلقات عمل ومعارض بين موردي المعلومات التجارية في البلدان/المناطق الثلاثة لتبادل الخبرات المتصلة بهذا المجال.

(و) ينبغي أن تنظم المؤسسات التي تتولى توفير المعلومات دورات تدريبية للتجار على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

(ز) ينبغي توفير الدعم الكامل لمشروع نقطة تجارة فلسطين - رام الله. وينبغي جمع المعلومات التجارية وتركيزها في مكان واحد بالتعاون مع بلدان المنطقة بغية إقامة صلات.

(ح) ينبغي أن تحسن الغرف التجارية خدماتها في مجال المعلومات لخلق الائتمان والثقة ولكي تصبح مصدر مساعدة مهماً للمشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم. ويمكن أن تقوم الغرف التجارية بدور الحاضنات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتهيئة بيئة تجارية مأمونة لها.

(ط) ينبغي أن توفر المنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، المساعدة التقنية في مجال إدارة المعلومات.

(ي) ينبغي أن تستفيد وزارة الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية من الشبكة العربية لمعلومات التجارة.

٤- القضايا الاستراتيجية والتعاون: التوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

(أ) ينبغي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير شبكة الاتصالات. وينبغي أن يتولى صانعو السياسات مسؤولية توفير حوافز للاستثمار وبيئة تنظيمية شفافة.

(ب) ينبغي إتاحة خدمات الاتصالات بأسعار معقولة لجميع المنتفعين، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ج) دعا رجال الأعمال إلى نقل الخبرة الصناعية الأردنية ومنشآت قائمة فعلاً إلى السلطة الفلسطينية. وقد يشمل ذلك عدداً من القطاعات الناجحة، مثل المستحضرات الصيدلية والصلب. ويمكن أن يؤدي التنسيق الصناعي والتكامل الانتقائي إلى توحيد أسواق الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية.

(د) باستطاعة الملحقين التجاريين الفلسطينيين في عمان والقاهرة تيسير التعاون التجاري. ويمكن أن يعيَّن في كل بلد ممثل تجاري فلسطيني رسمي على دراية جيدة بجميع المنظمات الرسمية ومنظمات القطاع الخاص في منطقة السلطة الفلسطينية. ويتولى الممثل متابعة التفاصيل المتعلقة بالتعاون وتشجيع الروابط بين الشركات ومؤسسات القطاع الخاص والوكالات الحكومية المحلية والفلسطينية.

(هـ) بإمكان الشركات الفلسطينية الراسخة تخصيص موارد لفتح مكاتب في مصر أو الأردن. وينبغي تشجيع هذه الشركات أو المجموعات أياً كان نوعها على فتح مكاتب تابعة لها أو على إنشاء شركات خدمات فلسطينية في مصر والأردن لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية الفلسطينية مع الشركاء العرب والدوليين. ويمكنها توفير خدمات إضافية لتعزيز التعاون الفلسطيني في الخدمات المتصلة بالتجارة، ليس فقط مع الأردن ومصر، بل مع البلدان العربية الأخرى أيضاً. كما يمكن أن تشجع هذه الشركات المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم على عقد صفقات مع هذه الأسواق وغيرها من الأسواق.

(و) ينبغي تشجيع المشاريع الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم المشاركة في ترويج الخدمات التجارية والمهنية والتقنية، والسمسرة التجارية، وبيع الجملة والتوزيع، والاستيراد والتصدير، والاستثمار والسياحة على التعرف على نظرائها في الأردن ومصر واستكشاف سبل ووسائل التعاون. وينبغي أيضاً مساعدتها على إبرام اتفاقات توكيل متبادل أو مقابل، أو تأسيس شركات تابعة أو منتسبة مع نظرائها بغية تدعيم الصلات القائمة بين الشركات في مناطق السلطة الفلسطينية والأردن ومصر.

(ز) يشكل تبادل الأدلة المتصلة والموسعة المتصلة بالقطاعات مسألة أساسية في هذه العملية. ويمكن أن تتفق الغرف التجارية في مناطق السلطة الفلسطينية وفي الأردن ومصر على تبادل المعلومات عن الشركات. وتشكل هذه الممارسة أداة فعالة لتمكين الشركات من إقامة اتصالات مع الشركات المناظرة لها في المنطقة.

(ح) يوصى بأن تعقد السلطات في مناطق السلطة الفلسطينية وفي الأردن ومصر سلسلة من حلقات العمل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان/المناطق الثلاثة. ويمكن أن تكون حلقات العمل موجهة نحو عشرة قطاعات أو ١٢ قطاعاً تعمل بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمعالجة مسائل إقامة الروابط والتلاقي التجاري بينها. ومن المهم للغاية أن تشمل القطاعات المختارة عدداً من الخدمات لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من جذب المشاريع التجارية الدولية.

(ط) تشكل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والحواسيب قطاعات مهمة في الأردن ومصر. وينبغي وضع استراتيجية بين السلطة الفلسطينية والأردن ومصر لتشجيع الروابط بين شركاتها بالطرق التالية:

- البرامج الرامية إلى تشجيع الشركات الأردنية والمصرية على التماس نظراء لها في مناطق السلطة الفلسطينية. وستيسر الروابط بينها نقل الخبرة والدراية الإدارية والتنظيمية إلى الشركات الفلسطينية.

- ترويج الإلمام باستخدام الحاسوب بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مناطق السلطة الفلسطينية على نفس المستوى الموجود في الأردن ومصر. ويشكل تعزيز الروابط بين شركات الحواسيب لدى الجيران الثلاثة وتشجيع شركات الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات الأردنية والمصرية على فتح مكاتب في مناطق السلطة الفلسطينية مسألة حاسمة في تقدم قطاعات الخدمات المتصلة بالتجارة.

- تنظيم معرض للمواءمة التجارية تتوافر له دعاية جيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وعن طريق شبكة إنترنت في مناطق السلطة الفلسطينية. ومن شأن المعرض أن يجذب الشركات المهتمة من الأردن ومصر وأن يزيد الوعي بإمكانيات وتوقعات عقد الصفقات.

الحواشي

(١) انظر الأونكتاد، "تجارة السلع الفسلطينية في التسعينات: الفرص والتحديات" (UNCTAD/GDS/SEU/1، ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، و"الاقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي" (UNCTAD/GDS/SEU/2، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨).

(٢) للاطلاع على وصف مفصل لهذه الخطط الموجهة نحو النمو، انظر "آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٩٠-٢٠١٠: إطار كمي" (UNCTAD/ECDC/SEU/6، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)؛ وآفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني: استراتيجيات وسياسات التعمير والتنمية (UNCTAD/ECDC/SEU/12، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦).

(٣) بلغت نسبة العمالة في إسرائيل ٣٠ في المائة من مجموع الأيدي العاملة في عام ١٩٩٢ و٢٥ في المائة في عام ١٩٩١.

الحواشي (تابع)

(٤) ينص البروتوكول على أنه "إذا أوقف أي من الجانبين الحركة الاعتيادية مؤقتاً، فإنه يعطي الجانب الآخر إشعاراً فورياً بذلك، ويجوز للجانب الآخر أن يطلب مناقشة المسألة في اللجنة الاقتصادية المشتركة"، البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً بالشعب الفلسطيني (A/49/180, S/1994/727)، المادة السابعة.

(٥) عمدت إسرائيل من جديد إلى إغلاق معبر كارني/المنطار، المعبر التجاري الوحيد لحركة السلع بين غزة وإسرائيل، والضفة الغربية وبقية العالم في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩، لأن الفلسطينيين رفضوا الزيادة الحادة والاعتباطية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على رسوم خدمات النقل، من ٥٠ إلى ١٥٠ دولاراً على كل شاحنة تعبر الحدود. وأُغلق المعبر مرة أخرى في الفترة من ٦ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وعلقت السلطات هذا الإجراء في نهاية الأمر.

(٦) للاطلاع على دراسة استقصائية للاصلاح الاقتصادي في البلدان العربية، انظر Niblock T. and Murphy E, *Economic and Political Liberalization in the Middle East,* London, British Academic Press, 1993.

(٧) انظر الفصل الأول، الفرع باء '٢' والجدول ٤.

(٨) انظر البنك الدولي، ***التنمية في الأراضي المحتلة: استثمار في السلام، ١٩٩٣، المجلد ١***، (المرفق ٣) و Luski I, and Weinblatt J, *The West Bank and Gaza Strip: a macroeconomics profile and simulation model,* Ben-Gurion University, Beer Sheva, Israel, the Philipe Monaster for Economic Research, 1994.

(٩) تتأثر معدلات التبادل التجاري الفلسطينية تأثراً شديداً في الوقت الحاضر بالأسعار المرتفعة للواردات من إسرائيل.

(١٠) انظر El-Jafari M. Non-tariff barriers: the case of the West Bank and Gaza Strip agriculture exports. *Journal of World Trade*, 25(3), June 1991.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) من الأمثلة على ذلك مدينة لندن التي أصبحت مركزاً مالياً عالمياً عندما كانت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الأولى في العالم في مجال التصنيع والاستثمار. ولا تزال مركزاً هاماً اليوم مع أن المملكة المتحدة لم تعد عملاقاً اقتصادياً عالمياً.

(١٣) انظر الأونكتاد، "آفاق التنمية المطردة: استراتيجيات وسياسات ..." المصدر السابق، للاطلاع على عرض مفصل للنتائج التي أفضت إليها بحوث الأونكتاد في هذه المسألة.

(١٤) لا يزال هذا التعريف الإحصائي بحاجة إلى توضيح.

المرفق الأول

تعزيز تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في تحسين الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية

حلقة عمل الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
رام الله، ١٩-٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩

المعقودة في إطار المشروع رقم RAB/96/001, IALA 98-051

الاستنتاجات المتفق عليها

مقدمة

رحب المشاركون في حلقة عمل الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "تعزيز تعاون السلطة الفلسطينية مع مصر والأردن في تحسين الخدمات المتصلة بالتجارة دون الإقليمية" المعقودة في رام الله، ١٩-٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، (انظر قائمة المشتركين في مرفق هذه الوثيقة)، بالوثائق الزاخرة بالمعلومات التي أعدها لهذا الاجتماع خبراء المشروع وموظفو الأونكتاد وكذلك بالتوصيات القطاعية التفصيلية الواردة فيها.

وتشمل التوصيات الواردة في تقرير الخبراء عناصر هامة لاستراتيجية من أجل التعاون بين مصر والأردن وفلسطين في مجال الكفاءة التجارية (خاصة في قطاعات الجمارك والنقل والمعلومات التجارية) كجزء من التعاون التجاري الشامل فيما بينها. وأكدت المناقشات الحرة والصريحة في حلقة العمل على الحاجة إلى أن يتخذ الأطراف الثلاثة تدابير ملموسة على مستوى السياسة العامة والمستويين دون الإقليمي والوطني، على أساس هذه التوصيات، كما أبرزت الاستنتاجات الواردة أدناه.

بيئة السياسة العامة

١- أبرزت المناقشات مدى التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن عقود من الاحتلال الإسرائيلي، الذي ما زال يحول دون إقامة السلطة الفلسطينية لعلاقات تجارية متوازنة. وأكدت أهمية دعم جهود السلطة الفلسطينية في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتنويع تجارتها الخارجية وتعزيز معدلات التبادل التجاري مع مصر والأردن والمنطقة العربية والعالم.

٢- وقد أوضحت نتائج تقارير الخبراء والمناقشات المعقودة أثناء حلقة العمل أن التدابير التي تتخذها حكومة إسرائيل ما زالت تخلق حواجز أمام الصفقات التجارية الدولية الفلسطينية، بما يؤثر تاثيراً ضاراً على التجارة الفلسطينية مع الشركاء المباشرين والشركاء الآخرين، بما في ذلك أعضاء منظمة التجارة العالمية. وهذه الحواجز، مثل العقبات الناشئة عن عمليات المراقبة الأمنية والإجراءات الإدارية التمييزية فضلاً عن عمليات إغلاق الحدود بشكل لا يمكن التنبؤ به التي تقوم بها الشرطة الإسرائيلية وسلطات الجمارك عند نقاط العبور، ينبغي لإسرائيل أن تعالجها على وجه السرعة، بغية منح السلطة الفلسطينية معاملة غير تمييزية في إجراءات عبور الحدود، على غرار المعاملة التي تتلقاها مصر والأردن.

٣- وبدون اتخاذ إجراء بشأن هذه التوصيات والاستنتاجات، لن يتمكن الشركاء الثلاثة من الاندماج كلية في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، ومن أجل تصحيح الاختلالات في التجارة دون الإقليمية، فإن التعاون بين الشركاء الثلاثة سيعود بالفائدة عليهم وعلى شركائهم في المنطقة وخارجها.

٤- وأكد المشاركون على أهمية إنشاء منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة، تعزز فرص التعاون الإقليمي بين الأطراف الثلاثة، وتسهم في تسهيل وتوسيع نطاق تجارة البضائع فيما بينها كخطوة أولى في سبيل تحقيق اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، أبرز المشاركون الفوائد والفرص التي ستوفرها هذه المبادرة للقطاع الخاص ومؤسساته، فضلاً عن مسؤوليتها في زيادة تلك الفرص.

المسائل التقنية التي يجب معالجتها على الصعيد دون الإقليمي

٥- في مجالات النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمسائل المتعلقة بالجمارك، ينبغي القيام باستعراض الاتفاقات والبروتوكولات القائمة المبرمة منذ ١٩٩٤ بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن، وباستكمالها حسب الاقتضاء، بغرض تأمين تنفيذها الفعال.

٦- وينبغي تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات المهنية التي تمثل متعهدي النقل، ومقدمي المعلومات عن تشجيع التجارة والأعمال الحرة، وينبغي، حسب الاقتضاء، إنشاء أشكال جديدة من الجمعيات، كشرط أساسي للتعاون المهني دون الإقليمي.

٧- وينبغي لمصر والأردن والسلطة الفلسطينية أن تعزز وتيسر إنشاء مرافق تجارية تُشغَّل تشغيلاً تجارياً للشحن عند نقاط العبور الحدودية، مستقلة عن نقاط عبور المسافرين، بما في ذلك: مستودعات جمركية، ومرافق خدمات أساسية للسائقين (مقاهي، ومراحيض، واتصالات سلكية ولاسلكية) ومكاتب مصرفية، ومرافق للتأمين وتخليص البضائع، ويمكن للمشاريع المشتركة الثنائية أن تكون مفيدة في خلق مصالح مشتركة في هذا الصدد.

٨- وينبغي الاستعاضة عن إجراءات النقل من ظهر إلى ظهر غير الفعالة النافذة حالياً بطريقة تخفض من الوقت والجهد والشكليات والتكاليف التي تؤثر على التجارة، وتسمح لعدد أكبر من الشاحنات بمناولة البضائع إلى الوجهات النهائية داخل أراضي الشركاء الثلاثة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تنظر السلطة الفلسطينية ومصر والأردن في إمكانية إنشاء مرافق ملائمة لمناولة البضائع، إلى جانب لوائح وترتيبات نقاط التخليص الجمركي الضرورية، بما في ذلك طرق النقل.

٩- وينبغي لمصر والأردن والسلطة الفلسطينية، لكي تكون قوانينها ولوائحها متسقة مع الممارسات الدولية، أن تستعرض معاً الصكوك الدولية القائمة المتصلة بالتجارة والنقل، بما في ذلك النقل العابر، بغية الانضمام إلى هذه الصكوك أو دمج مبادئها الأساسية في التشريعات الوطنية لكل منها. وقد أشير بوجه خاص إلى اتفاقية النقل البري الدولي بشأن الشحن البري للبضائع المودعة في الجمارك، واتفاقية النقل الدولي البري للبضائع بشأن مسؤولية متعهدي النقل البري.

١٠- وأكد المشاركون أهمية بناء طرق رئيسية وتحسين مستوى الطرق القائمة التي تصل السلطة الفلسطينية بالأردن ومصر، فضلاً عن تحويل حركة نقل البضائع من المناطق الحضرية المزدحمة وإنشاء وصلات برية مباشرة بين الضفة الغربية وغزة.

١١- وينبغي للحكومات المعنية أن تشرع في مشاورات تقنية ثلاثية لتبسيط الترتيبات التشغيلية عند نقاط العبور الحدودية، مثل ساعات العمل، وإجراءات التفتيش المادي ومعدات المناولة. ويمكن لهذه المشاورات أن تعمل أيضاً على تحقيق الاتساق في المستندات والإجراءات المتصلة بالجمارك، تمشياً مع النماذج المطبقة دولياً (مثلاً الشكل الوحيد الرئيسي المعمول به في الأمم المتحدة بالنسبة للمستندات المتعلقة بالإدارة والجمارك والنقل، والمستند الإداري الوحيد الخاص بالاتحاد الأوروبي وقواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالجمارك). ومن شأن مثل هذه المشاورات التقنية أن تمهد الطريق للتفاوض على اتفاقات تنسيق الجمارك الرسمية بين الأطراف الثلاثة.

١٢- وينبغي إعادة النظر في فرض رسوم المناولة المتعددة أو الرسوم غير الجمركية الأخرى التي يفرضها أي شريك من الشركاء الثلاثة على نقاط العبور الحدودية، بغية ترشيدها وتخفيف العبء الذي تضعه على كاهل الأوساط التجارية.

١٣- وهناك ضرورة ملحة لإجراء مشاورات منتظمة بين النقاط التجارية التي ينشئها الشركاء الثلاثة. وينبغي اتخاذ ترتيبات لاجتماع يعقد في وقت مبكر لتحقيق هذه الغاية، بالتنسيق مع القنوات الحكومية ذات الصلة والأونكتاد. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصالح التجارية الأخرى في مصر والأردن والسلطة الفلسطينية على معلومات شاملة عن الفرص التجارية والاستثمارية داخل المنطقة الفرعية، وتشجيع التلاقي، والإلمام بالحاسوب واستخدام الإنترنت، بما في ذلك التجارة الالكترونية.

١٤- وينبغي مواصلة تسهيل وتشجيع المعارض التجارية المتخصصة والقطاعية والعامة فضلاً عن البعثات المتصلة بالتجارة والدراسات المتعلقة بالمنتجات والأسواق، التي أثبتت فائدتها في تعزيز التجارة وتبادل المعلومات التجارية بين الشركاء. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بالاتفاق بشأن القبول المؤقت للسلع، وهي الاتفاقية التي تسمح باستيراد عينات معفاة من الرسوم الجمركية.

المسائل التقنية التي يتعين معالجتها على الصعيد الوطني

١٥- ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تقوم بالتحضيرات لتنفيذ الإطار القانوني الأساسي لدعم الصفقات التجارية الدولية، وخاصة في مجالات الجمارك والنقل (مثلاً مسؤولية شركة النقل) والمسائل التجارية الأخرى (مثلاً التأمين، التمويل، تشريعات الشركات، وما إلى ذلك). وينبغي القيام بذلك بأسلوب يعكس الممارسات الدولية كلما كان ذلك مناسباً.

١٦- وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تشرع في استعراض للمستندات والإجراءات الإدارية والتجارية الحالية، بغية تبسيطها وجعلها متسقة مع المعايير الدولية. ويمكن لذلك أن يكون بمثابة إسهام أولي في المشاورات التقنية الثلاثية المقترحة أعلاه.

١٧- وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تنشئ محفلاً يجمع بين مؤسسات القطاعين العام والخاص المعنية بتسهيل التجارة. ويمكن لهذه الآلية أن تضفي طابعاً رسمياً على ولاية أي مؤسسة قائمة ذات وظائف مماثلة أو توسع نطاق هذه الولاية. ويمكن أن تفيد كمنهاج عمل للتوصل إلى توافق آراء وطني بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بتسهيل التجارة، وكذلك كصلة مع الأردن ومصر في المناقشات والمفاوضات حول التجارة بين هذه البلدان.

١٨- وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تولي اهتماماً خاصاً لتنمية الموارد البشرية في ميادين إدارة الجمارك، ونقل واستخدام المعلومات التجارية من أجل التجارة. وينبغي القيام بحملات توعية، وتقييم احتياجات التدريب وصياغة برامج تدريبية لإعداد موظفي الخدمة المدنية الفلسطينية من المؤسسات العامة المعنية، بما في ذلك الجمارك، وبوجه عام، الأوساط التجارية، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لمعالجة تنمية التجارة الدولية الفلسطينية. وينبغي مواصلة تقديم المساعدة من مصر والأردن، وكذلك من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٩- ورحب المشاركون بالجهود البارزة التي بذلها المكتب الرئيسي الفلسطيني للاحصاء وبتعاونه الوثيق مع وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة، وباشتراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية المختصة، من أجل إعداد احصاءات بشأن التجارة الخارجية في الوقت المناسب وبطريقة دقيقة ومتسقة. وينبغي تكثيف هذا التعاون بهدف القضاء على تناقض الأرقام والازدواج فيما بين المصادر المختلفة للسلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون المؤشرات، بخلاف البيانات التي تستند إلى القيمة، مفيدة أيضاً في تحسين إطلاع السلطة الفلسطينية وصانعي السياسات العرب على الاتجاهات الفعلية في التجارة الخارجية. وتم أيضاً التسليم بالحاجة إلى التوصل إلى منهجية مقبولة بين هذه المصادر الاحصائية والبيانات المتعلقة بالتجارة مع السلطة الفلسطينية التي يصدرها شركاؤها التجاريون العرب. ويمكن أن يكون تقديم المساعدة التقنية من الأونكتاد ومكتب الاحصاءات بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية المختصة مفيداً في هذا الصدد.

برنامج العمل الثلاثي

٢٠- ينبغي للجولة الدراسية التي يزمع فريق من الخبراء القيام بها بعد حلقة العمل هذه مباشرة في الضفة الغربية وغزة والأردن ومصر، أن توفر المزيد من الاكتناهات والمؤشرات ذات الطابع التقني لزيادة إثراء نتائج المشروع.

٢١- وستقدم أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن التقرير المنقح لحلقة العمل هذه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى مراكز التنسيق الوطنية المحددة من قبل الحكومات المختلفة لإحالتها إلى السلطة المعنية ومؤسسات القطاع الخاص.

٢٢- وشجع المشاركون قطاعات المشاريع التابعة للشركاء الثلاثة على نشر نتائج حلقة العمل المعقودة في رام الله بين كياناتها لتشجيع زيادة الوعي بالفرص والإمكانات المتاحة للتجارة بين السلطة الفلسطينية ومصر والأردن. ويمكن التماس الدعم الموضوعي والتقني من الأونكتاد، حسب الاقتضاء.

٢٣- وتحت رعاية هذا المشروع الذي يضطلع به الأونكتاد - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي تنظيم اجتماع حكومي ثلاثي رفيع المستوى لاستعراض نتائج هذا المشروع، ولتقديم الارشاد فيما يتعلق بتدابير المتابعة المحددة. وفي هذا الاجتماع، سيفرغ الشركاء الثلاثة من وضع استراتيجيتهم لدعم وتعزيز تعاونهم في مجال الخدمات المتصلة بالتجارة، وتحديد آليات محتملة لإجراء مشاورات منتظمة ورصد التطورات في قطاعات الخدمات المتصلة بالتجارة التي يغطيها هذا المشروع.

٢٤- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لهذا الاجتماع أن يستكشف إمكانات تمويل أنشطة المتابعة من المصادر المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المتاحة.

٢٥- وفي حين أن إسرائيل ملزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية القائمة وباتفاقاتها التجارية مع الشركاء الثلاثة، ينبغي للسلطة الفلسطينية ومصـــر والأردن أن تستكشف في هذا الاجتماع، السبل والوسائل لحث إسرائيل على الكف عن ممارساتها التمييزية المستمرة التي تؤثر تأثيـــراً ضاراً على التجارة بين الشركاء الثلاثة. وفي هذا السياق، ينبغي أيضاً للسلطة الفلسطينية ومصر والأردن أن تحث إسرائيل على تحمل مسؤولياتها في حل المسائل المعلقة وإزالة القيود التي تؤثر على الخدمات المتصلة بالتجارة بين الأطراف الثلاثة.

ملاحظات ختامية

٢٦- أعرب المشاركون عن خالص تقديرهم لسعادة السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية لاستضافته حلقة العمل الثلاثية هذه.

٢٧- وهـــنأ المشاركون فريق الخبراء من السلطة الفلسطينية ومصر والأردن الذين عملوا معاً بنجاح من أجل إعداد الوثائق التقنية لحلقة العمل والذين أسهموا موضوعياً في مناقشاتها.

٢٨- كذلك أعرب جميع المشاركين عن بالغ تقديرهم للإسهامات القيّمة التي قدمها ممثلو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمبادرة السويسرية لتجارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناقشات حلقة العمل.

٢٩- وأعـــرب المشـــاركون عن تقديرهم الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيامه بتمويل هذا المشروع الهام في شتى مراحله ولمساعدته في تنفيذه.

٣٠- وفـــي الخـــتام، أثنى المشاركون على أمانة الأونكتاد لمواصلة برنامج مساعدتها للشعب الفلسطيني، ولا سيما الجهود المبذولة لـــتأمين نجـــاح هذا المشروع من خلال الإسهام البناء لموظفي الأونكتاد. وناشدوا الأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدوره الفريد في تقديم المساعدة التقنية المستهدفة في مجالات اختصاصه إلى السلطة الفلسطينية، وفي تعزيز التعاون الثلاثي بين الشركاء.

برام الله/البيرة، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٩

قائمة المشاركين

I. Workshop participants
(Egypt, Jordan, Palestinian Authority)

Egypt

Mr. Ahmed Omar Al Said
Director-General
Customs Authority
CAIRO

Mr. Omar El-Salman
Project expert
Helwan University
CAIRO

Mr. Loutfi Mazhar
Executive Director
Federation of Egyptian Industries
CAIRO

Mr. Mohamed Ahmed Negm
Chairman, Board of Directors
Arab Transport Co.
CAIRO

Ms. Magda Shahin
Deputy Assistant Minister for
International Economic Relations
Ministry of Foreign Affairs
CAIRO

Jordan

Mr. Rassem Abdul Rahim
Project expert
Arab Export House Inc.
AMMAN

Mr. Ibrahim Awawdeh
Jordan Representative office
GAZA

Mr. Marwan Gharaibeh
Director of Planning and Development
Customs Dept.
AMMAN

Ms. Tamam El-Ghul
Director
WTO Dept., Ministry of Industry and Trade
AMMAN

Mr. Abdelfattah Kayed

Jordan Commercial Office
RAMALLAH

Mr. Moayad Samman
Assistant General Director
JEDCO
AMMAN

Mr. Mahmoud Sbeih
Marketing Manager
Jordan Cement Factories
AMMAN

Palestinian Authority

Mr. Mohamed Abu-Ramadan
Director
Gaza Bus Company
GAZA

Mr. Nahid Al-Qudsi
Ministry of Economy and Trade
RAMALLAH

Mr. Mazen Badra
Project expert
MASSAR Associates
RAMALLAH

Mr. Saeb Bamyeh
Director-General for International Cooperation
Ministry of Economy and Trade
RAMALLAH

Ms. Haifa Baramki
Director, Continuing Education Dept.
Bir Zeit University
RAMALLAH

Mr. Amin Baidoun
Secretary-General
Federation of Palestinian Chambers of
Commerce, Industry and Agriculture
JERUSALEM

Mr. Imad El-Agha
Director, International Cooperation
Ministry of Economy and Trade
GAZA

Mr. Amjad El-Ahmad
Director, Import Dept.
Ministry of
Economy and Trade
RAMALLAH

Mr. Hamad El-Rafati

Director, Import Dept.
Ministry of Economy and Trade
GAZA

Mr. Umran Sbeih
Ministry of Industry
RAMALLAH

Ms. Saeda El-Shobaki
Director, Trade Cooperation with the Arab World
Ministry of Economy and Trade
RAMALLAH

Mr. Issa Eways
Director
Rama International Co.
RAMALLAH

Mr. Salah Hanieh
Director of Public Relations
Ministry of Public Works
RAMALLAH

Mr. Said Haifa
Project coordinator
Bir-Zeit University
RAMALLAH

Mr. Samir Huleilah
Director
Nassar Nassar Co.
RAMALLAH

Mr. Diab Jarar
Ministry of Industry
RAMALLAH

Mr. Mohammed Khader
Director
Lausanne Shipping and General Trade Co.
RAMALLAH

Mr. Zuhair Khalaf
Under Secretary
Ministry of Civil Affairs
RAMALLAH

Mr. Bassim Khoury
Director
Pharmacare Co.
RAMALLAH

Ms. Ghania Malhis
Director-General
Palestinian Economic Policy Research
Institute - MAS

RAMALLAH

Mr. Bashar Masri
Project expert
MASSAR
RAMALLAH

Mr. Misyef Misyef
Customs Dept.
Ministry of Finance
RAMALLAH

Mr. Jabr Nabahin
Director
PALTRADE
RAMALLAH

Mr. Ahmed Ramadan
Director General
Ministry of Planning and International Cooperation
GAZA

Mr. Mohsen Shurrab
Director
Shurrab Industry and Trade Company
GAZA

Mr. Nasser Tahboub
Director General
Customs Dept.
RAMALLAH

Mr. Murad Tahboub
Project expert
PALTRADE
RAMALLAH

Ms. Nani Zaydan
Director, Trade Point Palestine-Ramallah
Ministry of Economy and Trade
RAMALLAH

II. UNCTAD Secretariat

Mr. Sham Bathija
Division on Services Infrastructure for Trade Efficiency
UNCTAD

Ms. Marianne Debefve
Division on Services Infrastructure for Trade Efficiency
UNCTAD

Mr. Raja Khalidi
Division on Globalization and Development Strategies
UNCTAD

Mr. Maxence Orthlieb
Division on Services Infrastructure for Trade Efficiency
UNCTAD

III. United Nations Development Programme - Programme of Assistance to the Palestinian People

Mr. Omar Daoudi
Senior Adviser
Jerusalem

Mr. Timothy Rothermel
Special Representative
Jerusalem

Ms. Bushra Ziadeh
Programme Officer
Jerusalem

IV. Observers

Mr. Hanspeter Tschaeni
Swiss Trade Initiative for the
Middle East and North Africa - STIMENA
GENEVA

Mr. Tahir Musa
United Nations Economic and Social Commission
for Western Asia - UNESCWA
BEIRUT

Mr. Husam Zumlot
Office of the United Nations Special Coordinator
in the Occupied Territories
GAZA

– – – – –